

مرآة المعاصرة

مجلة ربع سنوية
تصدرها

الجمعية المصرية للإقصاد السياسي والإحصاء والتسريع



يناير سنة ١٩٥٨
السنة التاسعة والأربعون
العدد ٣٩١
القاهرة

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع

تأسست الجمعية سنة ١٩٠٩ لتنمية الاهتمام بالدراسات والأبحاث العلمية فى شئون الاقتصاد والاحصاء والتشريع . تحقيقا لهذا الغرض تصدر الجمعية مجلة « مصر المعاصرة » أربع مرات فى العام مليئة بشتى المقالات فى تلك الشئون ، كما تنظم اجتماعات عامة تعالج فيها مختلف المشاكل الاقتصادية والاحصائية والتشريعية ذات الاهمية البارزة من الناحيتين النظرية والتطبيقية وليس سبل الاطلاع على أحدث المؤلفات المصرية والعالمية فى مكتبتها الحافلة بأهم تلك المؤلفات .

مجلس الادارة

الاساندة :

الرئيس : الدكتور عبد الحميد بدوى (نائب رئيس محكمة العدل الدولية)
نائب الرئيس : عبد الجليل العمري (محافظ البنك الاهلى المصرى)
السكرتير العام : الدكتور ابراهيم بيومى مذكور (وزير سابق)
امين الصندوق : الدكتور عبد المنعم الطنامل (مدير البنك القمارى المصرى)

الاعضاء :

الاساندة :

(رئيس مجلس ادارة شركة بواخر البوستة الخديوية)	احمد عبود
(وزير سابق)	احمد كامل
(وزير سابق)	الدكتور حافظ عفيفى
(وكيل وزارة المالية سابقا)	حسن مختار رسمى
(رئيس مجلس الانتاج القومى)	الدكتور حسين فهمى
(وزير سابق)	الدكتور زكى عبد المنعال
(نائب محافظ البنك الاهلى المصرى)	الدكتور عبد الحكيم الرفاعى
(وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية)	الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى
(وزير مغرض سابق)	الدكتور سيروس تريس سيداروس
(رئيس مجلس ادارة شركة المياه سابقا)	صادق حنين
(وزير المالية)	الدكتور عبد المنعم القيسونى
(وزير سابق)	على الشمسى
(وزير سابق)	الدكتور على الجريتلى
(منتدب فى مجلس الدولة)	محمد ابراهيم فهمى السعيد
(محافظ البنك الاهلى المصرى سابقا)	محمد امين فكرى
(رئيس مجلس ادارة بنك مصر)	محمد رشدى
(محام ووزير سابق)	الدكتور محمد زهير جرانة
(وزير سابق)	محمود شكرى
(رئيس مجلس ادارة بنك الجمهورية)	محمود محمد الدرويش
(وكيل ديوان الحاسبه سابقا)	السكرتير : سنى اللقانى
	المراجع : اسكندر ا . دوس

مرآة المعاصرة

(السنة التاسعة والأربعون - العدد ٢٩١ - يناير ١٩٥٨)

الثلثون • ٤ قرشا

مطابع
شركة الاعلانات الشرقية
القاهرة ١٩٥٨

أعضاء الجمعية

أعضاء الجمعية فئتان : أعضاء مشتركون يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشا صاغا سنويا ، وأعضاء مؤيدون يؤدون اشتراكا قدره عشرة جنيهات على الأقل .

ويقدم طلب العضوية مصحوبا بتزكية واحدة على الاقل من أحد أعضاء الجمعية ، ومتى وافق عليه مجلس الادارة ، يكسب الطالب صفة العضوية ومزاياها بما فى ذلك تلقى مجلة مصر المعاصرة دون مقابل .
وعدد أعضاء الجمعية فى الوقت الحاضر يناهز ستمائة عضو .

الاشتراك فى المجلة

رسم الاشتراك السنوى فى المجلة مائة وخمسون قرشا صاغا فى مصر والسودان وخمسة وثلاثون شلنا للبلاد الاخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى ولا يحق للعضو أو المشترك الذى لا يتسلم عددا من المجلة ولا يطالب به ، قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر الا مقابل أداء ثمنه .
ثمن العدد لغير الاعضاء والمشاركين أربعون قرشا صاغا فى مصر والسودان، وثمانية شلنات فى البلاد الاخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » .
ولا يباح نقل أو ترجمة أية مقالة منشورة فى هذه المجلة بغير اذن سابق من الجمعية .

وكل مقال يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملكا للجمعية .

المرجو ارسال طلبات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات الى سكرتيرية الجمعية صندوق بريد رقم ٧٢٢ .

مقر الجمعية - ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة - ت ٥٢٧٩٧

الفهرس

باللغة العربية

رقم الصفحة

- قائمة أسماء السادة أعضاء الجمعية ... ١ - ١٣
- دكتور زكريا احمد نصر : أنظريات البؤس هذه أم نظريات بائسة ؟ ١٥
- سمير ابراهيم فوزى : بعض مظاهر النظام المصرفى فى إنجلترا ... ١٧ - ٢٦
- دكتور جاد لبيب : تطور بناء الاقتصاد المصرى خلال السنوات الاربع الاخيرة ... ٢٧ - ٤١
- الفرقة المصرية لعلف الحيوان : مشاكل اللحوم والعلف ... ٤٣ - ٥٢

باللغات الاجنبية

- دكتور زكريا نصر : أنظريات البؤس هذه أم نظريات بائسة ؟ ... ٥ - ٢٦
- سمير ابراهيم فوزى : بعض مظاهر النظام المصرفى انجلترا ٢٧ - ٤٩
- دكتور عمر وهبى : طريقة القياس الرقمى فى البحوث الاقتصادية ٥١ - ٥٩

متموعات

- ما هو التخلف الاقتصادى - عندما يصبح الضعف قوة -
تحدى الديمقراطية - ندرة النقود أم ندرة الدولار ؟ -
سعر الفائدة والذرة - القناة : نظرة فاحصة - الدكتور
زكريا نصر: كلمة عن حلقة الدراسات الاقتصادية فى بيروت ٦١ - ٧٤

التعليق على الكتب :

- أوجين ستانى : مستقبل الدول المتخلفة - سست باولز :
السياسة الامريكية فى عالم ثورى - جون جاك سرفان :
ضابط فى الجزائر - اندريه فيليب : خيانة الاشتراكية -
سيمون دى بوفوار : السير الطويل - هيو جتسكل :
مشكلة التعايش السلمى - العلوم الاجتماعية فى التعليم
العالى - علم الاحصاء ... ٧٥ - ٧٩
- الكتب الحديثة ... ٨١
- المقالات الرئيسية فى المجلات المصرية والاجنبية ... ٨٢ - ٩٠

كشف بأسماء السادة الأساتذة أعضاء الجمعية

نرجو من السادة أعضاء الجمعية الذين لم تذكر عناوينهم بالضبط في هذا الكشف تبليغ سكرتارية الجمعية (شارع رمسيس رقم ١٦) • أما الذين لم يذكر اسم البلد بعد عناوينهم فيقيمون بالقاهرة •

الأعضاء المتبرعون

رقم العضوية	الاسم	العنوان
١٦٥	أبل (أمانويل)	رئيس مجلس إدارة شركة صهر المعادن
٢٢٦	أحمد عبود	مهندس - رئيس مجلس إدارة البوطة الخديوية
٢٦١	بنك الاراضى المصرى	شارع طوسون باشا رقم ٧ - ص.ب رقم ٧
٢٢٤	البنك الاهلى المصرى	شارع قصر النيل رقم ٢١
٢٢٨	البنك البلجيكى والدولى بمصر	شارع قصر النيل رقم ٤٥
٢٧٨	بنك الجمهورية	شارع محمد فريد رقم ١٥٥
٢٨٩	البنك الزراعى والتعاونى	شارع صبرى ابو علم رقم ١١
٢٢٢	البنك العقارى المصرى	شارع عبد الخالق ثروت باشا رقم ٣٥
٥٥٢	بنك مصر	شارع محمد فريد رقم ١٥١
٢١٤	شركة الاسكندرية للملاحة	شارع البورصة القديمة ص.ب رقم ٨٢ بالاسكندرية
١٠١	شركة اسمنت بورتلاند حلوان	عمارة فرنسوا فاغر - شارع الهامى - قصر الدوبارة
٨٦	شركة التسليقات التجارية	شارع عبد الخالق ثروت باشا رقم ٤١
١٨٢	شركة الخطوط الفرعونية	شارع شريف باشا رقم ٢٦
١٩٠	شركة خطوط مصر الكهربائية	شارع عباس رقم ٢٨ - مصر الجديدة
	وواحات عين شمس	
٢٨٦	شركة الدلتا للتجارة	شارع محمد فريد رقم ١٨
٤١٩	الشركة المالية والصناعية المصرية	شارع الحرية رقم ٦٩ بالاسكندرية
١٥٥	شركة المحارث والهندسة	شارع محمد فريد رقم ١٨ ص.ب رقم ٢٦٦
١٧٤	شركة مصر لحلج ونسيج القطن	المحلة الكبرى
١٦٢	شركة المصرية للأسمنت بورتلاند	طيرة
٢١٢	شركة النسيج الاهلية	شارع فتال الحمودية رقم ١٢٢ - ص.ب رقم ١١٩ بالاسكندرية
٢٦	شركة النيل المصرية المتحدة	شارع عدلى باشا رقم ٤
١٣	شركة وادى كوم امبو	شارع شريف باشا رقم ٢٦ أ - ص.ب رقم ٧٢٨
١٣٦	محلات شيكوريل الكبرى	شارع ٢٦ يوليو رقم ٢
١٣٢	صيدناوى وشركاه	ميدان الخازندار ص.ب رقم ٢٢
٢٢٥	محلات عمر افندى	شارع عبد العزيز وشارع رشدى ص.ب رقم ٢٢٢

الأعضاء الفخريون

١٠٩	لينان دى بلفون (موريس)	السكرتير العام السابق لجمعية الاقتصاد السياسى
٥٠	جول واتليت	السكرتير العام السابق لجمعية الاقتصاد السياسى

الاعضاء العاملين

العضوية	رقم	الاسم	العنوان
٦٢	الدكتور ابراهيم بيومى	مذكور	شارع النيل رقم ٨ بالجيزة
٢٦٤	ابراهيم رزق المهندس		شارع مصر والسودان رقم ١١٧ حدائق القبة
٤٣١	الدكتور ابراهيم رشاد		شارع امين الراعى رقم ١٧ - اورمان/جيزة
٢٤٦	ابراهيم سعد الدين عبد الله		استاذ بكلية التجارة - ٧ شارع محمد احمد بالدقى جيزة
٤١٥	ابراهيم شاعين المحامى		شارع الفضل رقم ٧
٢٦٥	ابراهيم على عثمانوى		شارع الدقى رقم ٧ - الجيزة
٥٢٨	ابراهيم غالى		منشار بمفوضية مصر فى ثلثنا
١٣٩	ابراهيم هرارى		٢٣ شارع قصر النيل
٤٢٣	ابو ستيت حشمت		شارع سلولى رقم ٢ فرع الجيزة
٢٧١	اجازارام (جاء)		٨ شارع العادل ابو بكر - الزمالك
٥٩١	الدكتور احمد ابو اسماعيل		شارع الاميرة فادية - فيلا محمد رزق - مدينة الاوقاف - الدقى
٣٩	احمد الدمرداش تونى		٤٨ شارع الخليفة المأمون - منشية البكرى
٢٥٦	الدكتور احمد العمرى		١٩ شارع زكى - حلوان الحمامات - حلوان
٣٨٠	احمد حسن		٧ شارع الهنداوى - بالدقى
٤٩٢	احمد حلمى		٢٧ شارع الملك عبد العزيز سعود - الروضة/جيزة
٤٢٥	احمد رمزى		شارع الجيزة - عمارة ابراهيم عمرو - امام حدائق الحيوانات/الجيزة
٢٠٠	احمد رمضان		١٧ شارع خلوصى - بنيل الروضة
٩٥	احمد زكى ابوالنصر		٧ شارع سعيد باشا - الدقى
٦٠٠	احمد سعيد دويدار		١٥ شارع صدقى باشا - العجوزة - الدقى
٣٢٤	احمد شكرى الحكيم		٤٣ شارع قصر النيل
٥٦٤	دكتور احمد صفوت		شارع ٨١ - فيلا ١٩ - المعادى
٤٧٤	احمد طاهر محمد		شركة السكر
١٩٧	احمد عبد اللطيف		٢٧ شارع الجيزة - الاورمان
١٤٧	احمد عنان		٧ شارع نجيب شكور باشا - حدائق القبة
٢٥٢	احمد فؤاد ابو العيون		شارع الملك عبد العزيز سعود نمره ٧ الروضة
١٩٧	احمد فؤاد تيمور		٥ شارع ابن نباتة - زمالك
٥٣٠	احمد كامل		ميدان قصر الدويارة رقم ٢ - عمارة الشمس
٥٢٥	دكتور احمد لطفى السيد		٣ شارع نوبار/مصر الجديدة
٨١	دكتور احمد محمد ابراهيم		شارع الملك الافضل رقم ٦ - الزمالك
٢٠٩	احمد محمد خليفة		٣٥ شارع عبد الرحيم صبرى باشا - الدقى
٢٢٠	احمد مدحت		٤٤ شارع شريف باشا
٣٣	دكتور احمد موسى		٢١ شارع القبة - مصر الجديدة
٤٤٥	دكتور احمد نجيب الهلالى		شارع ١١ - عمارة ٣٠ - المعادى
٢١٧	احمد نجيب براده		ميدان المساحة رقم ٧ - الجيزة
٣٤١	احمد نظمى عبد الحميد		رقم ١ شارع الشمس - قصر الدويارة

العضوية	الاسم	العنوان
٣٤	ادجار تاجر	البنك الاهلى المصرى
٣٥٦	ادمون مولر	ميدان عبد المنعم رقم ١٦ - الجيزة
٤٩٤	ادوار فائق عبد الملك	محامى بشركة السكر
٢٧٧	ادوار مشرقى المحامى	٣ ميدان عرابى
٣٣٠	أرشاق متمديان	مهندس - شارع وادى النيل - بالمعادي
١٦٣	اونست منكرز	مدير شركات - شارع بهلر رقم ٣
٣٥١	اسماعيل ابو الفتوح	محام - ٣٧ شارع عبد الخالق ثروت
٣٢٣	اسكندر الياس	٣ شارع انجا عام - شبرا
٤٨٢	اسكندر حنا دميان	٦٥ شارع مصر والسودان - حدائق انقبة
١٢٩	دكتور اسكندر دوس	٨ شارع طلعت حرب
١٤٩	اطناس بسالتى	المهندس الزراعى - ١٦ شارع طلعت حرب باشا
٥٢	الحسن حسين ابو السعود	نيابة القاهرة للاحوال الشخصية ميدان التحرير مبنى الجمع
٣٨١	السيد احمد زندو	١٤ شارع السراى الكبرى - جاردن سيتى
٣٠٢	السيد عبد الحميد الدالى	كلية التجارة - قسم الاحصاء - جامعة القاهرة
٢٩٩	دكتور السيد محمد مدنى	٣ شارع الببلاوى - عن طريق حسن الاكبر عابدين
٤١٨	دكتور السعيد مصطفى السعيد	مدير جامعة الاسكندرية ستانلى باى
٢٩٨	الير تاجر	٣ شارع الملك الافضل - زمالك
٢١٥	الير فوكاسى	المحامى ٢٥ شارع الحرية - بالاسكندرية
٥٠٤	دكتور الفريد ابادير	٨ شارع دمشق (توفيق سابقا) - مصر الجديدة
١٩٤	الياس دباسى	٣٤ شارع سليمان باشا
٣٠٦	انجليزوس ميلتون	٣ ميدان توفيق
٣٢٤	انطون صفر	المحامى - ٧٠ شارع ابراهيم باشا
١٢٥	اندره بيطار	شارع ثروت عمارة النمى بالجيزة اورمان
٣٨٦	انكونا (ايزاك)	٢ شارع الشواربى
٥٩٠	دكتور انور بكير	مرافق عام مصلحة البريد
١٥١	اوكتافيو ليفى	١٨ شارع حسن صبرى باشا - زمالك
٣٢٣	ايزاك مزراحى	البنك البلجيكي والدولى - شارع عبده الحامولى ٢ - العباسية
٥٥٩	ايكونوماكس جورج	شارع ٢٦ يوليو رقم ١٧
٩١	ايكونوميدس جان	البنك المقارى المصرى
٤٠٣	ايلى خلاط المهندس	شارع عماد الدين رقم ١٨
٥٩٤	ايلى سمه	محام - المنصورة - ح.ب رقم ٢٢
٢١٩	ايلى سيدناوى	ميدان الخازندار
٣٧٢	دكتور ايمان اندريه	رقم ٦ شارع الجزيرة
٥٢٠	ايمانويل مزراحى	محام - ٢٧ شارع طلعت حرب
٢٢٨	باخوص لينان	مهندس - شارع محمد انيس باشا رقم ١٦ - زمالك
٢٤٠	برسليون هنرى	رقم ١٢ شارع السلاكم - جاردن سيتى
٤٨	بشارة تقلا	صاحب جريدة الاهرام - شارع مظلوم باشا

العنوان	الاسم	رقم العضوية
مدير عام البنك البلجيكي الدولي - ٤٥ شارع قصر النيل	بونفوازان (إيمانويل)	٢٢٤
شارع ثروت باشا رقم ٤١	ج. ه. بيريز	٦٦
٤٤ شارع سليمان باشا	بيسار أوجين	٢٦١
محام - ميدان توفيق رقم ٣	أ. بيلفاكي	٢٩٩
مهندس - شارع احمد حشمت رقم ٢ - الزمالك	تحسين المصرى	١٧
صندوق بريد ١٤٨٠ اسكندرية	تيودوراكيس د. أ.	٥٠٢
شارع منسى/٧٢ - الاسكندرية	توفيق نخاس المحامى	١٢٥
شارع النيل رقم ١٦٦ - المجيزة	ثابت قديس رزق الله	٧٢
شارع همدان رقم ٦ - الجيزة	الدكتور ثروت بدوى	٢٩٢
استاذ بكلية الحقوق - جامعة القاهرة	دكتور جابر عبد الرحمن	٢٩٢
١٠ شارع السباق - مصر الجديدة	دكتور جاد لبيب	٢٢٩
رقم ١١ شارع سيدى متولى - الاسكندرية	جان زاراكوڊى	٥٧٦
رئيس قلم قضايا شركة الشرق للتأمين شارع سليمان باشا	جان سرور	٢٢٧
٣٠ شارع شريف باشا	جيرائيل اصفر	١٨٥
شارع الملك الكامل - بالمنصورة	دكتور جيرائيل سليم خورى	٢٨٥
٢٦ شارع عباس - مصر الجديدة	جلادجيان انطون	١٣٠
شارع معروف رقم ٢	جلال حسين	١٢
محام بشركة السكر	جلال محمد زكى	٤٤٥
محام بشركة السكر	جلال يوسف الشكعة	٤٨٧
شارع الجبلية رقم ١٥ - الترعة البولانية شبرا	جمال الدين خير الدين	٢١٧
استاذ بكلية التجارة - جامعة عين شمس	الناصرى	
رقم ١ شارع المرشلى باشا - الزمالك	دكتور جمال الدين محمد سعيد	٧٧
البنك الاهلى المصرى - بالقاهرة	جمال محمود نجيب	١٨٧
شارع المطرن - سوق الزجاج - بيروت	جميل خزام	١٨٦
رئيس ديوان الحاسبة - بجمهورية لبنان بيروت	جميل رشيد القبي	٢٨٧
شارع بن زكنى رقم ٢٢ - الزمالك	الامير جميل شهاب	٢٢٢
٢٢ شارع ٢٦ بوليو	جوجانيان أ.	٢٠٣
٩ شارع محمد فريد	جورج بولاد	٤٥٣
٢٧ شارع عدى شعراوى	جورج حجار	٤٨٨
ميدان توفيق رقم ٣	دكتور جورج فوشيبه	٥٧٥
٧٠ شارع الازهر	جورج كحيل	٤٦٢
البنك العقارى المصرى	جوزيف م. يسو	٥٦٢
محامى - بشركة السكر	دكتور جوزيف زانيس	٢٢١
٣٠ شارع الدقى - الجيزة	حاتم محمد خليل	٤٦١
١٢٣ شارع مصر والسودان - حدائق القبة	دكتور حافظ ابراهيم	٢٧٥
٩ شارع عدلى باشا	دكتور حافظ عفيفى	٥٢٢
٢٢ شارع قصر النيل	حامد اسعد عاشور	١٠٦
	دكتور حامد زكى	٢١٢

العضوية	الاسم	العنوان
١٠٤	دكتور حامد سلطان	شارع صلاح الدين - عمارة وديع سعد - الزمالك
٢١٣	حسانين رفعت محمد حسانين	فيلا سحاب شارع نباتات - طريق الهرم - الجيزة
٤٨٦	دكتور حسن الجدارى المحامى	٢٣ شارع شريف باشا
٤٩٩	حسن حسنى	محامى - ٢٩ شارع قصر النيل
٢٤٠	حسن جلال العروسى	محام - مستشار مؤسسة فرانكلين للنشر - شارع قصر النيل ٢٢ عمارة وهبه
٥٩	حسن زكى احمد	مدير بنك القاهرة نمره ٤٧ قصر النيل
٤٦٩	حسن عبد الرحمن محمد نصير	محامى - بشارع السكر
٢٠١	دكتور حسن عبد الفتاح البسوسى	شارع ثروت - عمارة الشمس - الدقى
٥٤٩	حسن عبد القادر اسماعيل	٧ شارع عباس - محرم بك - الاسكندرية
١٣	حسن على علوبة	٣ شارع منيس - مصر الجديدة
٤٢٧	دكتور حسن محمد حسين	استاذ الاحصاء بكلية التجارة - جامعة القاهرة
٢٦٥	حسن محمد نور الدين	١٥ شارع المتنبى - حدائق القبة
١٢١	حسن مختار رسمى	شارع نونوموزيس رقم ٣ - بمصر الجديدة
٤٤٢	دكتور حسن ممتاز	٢١ شارع عماد الدين
٥٨٠	حسن موسى	رئيس شركة مصر النيرة - شارع قصر النيل ٣٩
٧٩	حسنى الجمل	مفوض بالبنك البلجيكي الدولى بمصر
٧٨	حسين ادريس	محامى - شارع ٢٦ يوليو رقم ١
٤٩٠	حسين حسنى	محامى - ميدان العتبة رقم ١٩
٨٨	دكتور حسين خلاف	وكيل وزارة الصناعة
٥١٨	الرئيس السابق حسين سرى	شارع شجرة الدر رقم ١٢ - الزمالك
٩٩	حسين عبد الرحيم	المحامى - شارع الصباح رقم ٤٣٩ - طريق الهرم
٧٢	حسين فهمى	رئيس المجلس الدائم للتنمية الاقتصادية - شارع ماسبيرو رقم ٩
٢٨٢	حسين كامل سليم	وكيل وزارة الارشاد القومى - فيلا سفنكس شارع الهرم رقم ١٢٧ - الجيزة
١٢٧	حسين مصطفى غنيم	٢٥ شارع سليمان باشا الخادم - بولاق
٤٢٣	دكتور حشمت ابو ستيت	٢ شارع السلولى بالدقى - جيزة فرعى
٥٢٤	حمادة الناحل	٤٥ شارع سليمان باشا
٢٥٤	حمدى محمد ناصف	٢٩ شارع ابن خلدون - سكاكينى
١١٢	دكتور حنا سابا	اليونسكو - باربى - شارع كليبر رقم ١٩
٣٥٧	حنفى عبود	٢٢ شارع قصر النيل
٥٨٩	خالد عبد الوهاب	محامى - شارع ٢٣ يوليو رقم ٢٣
٤٦٧	خليل حمدى ابو جبل	محامى - بشركة السكر
٥٤٥	خليل عطا الله	محامى - شارع بهلو رقم ١
٤٧	دانا فيكتور	شارع ٢٦ يوليو رقم ١٨ ب
٢٩	داود فوده	٤٤ شارع الصالح أوب - الزمالك
٣٧	داود متتيا	مساعد مدير شركة فرغلى للاقطان
٣٦٧	دراكيدس فيليب	شارع قصر بومباى بالاسكندرية
		٢١ شارع الامير سعيد - الزمالك

العنوان	الاسم	رقم المضوية
٤٦ شارع الفلكى - القاهرة	ديشى ليون	٦٤
٢٩ شارع الأنبال - محطة الراى - رمل الاسكندرية	راداميس لقانى	١٩١
محامى - ميدان رمسيس رقم ٧	راغب اسكندر	٢٢٨
٢ شارع طلعت حرب - القاهرة	رضوان خالد	١٢٤
شارع النيل رقم ١٨٠ العجوزة	رمزى الشوربجى	٢٥٨
محامى - ٢٨ شارع قصر النيل	رياض الجمل	٤١٧
وزارة الشؤون الاجتماعية	رياض الفيمى	٣٦٢
شارع محمد مظهر باشا رقم ١ الزمالك	دكتور روبر دهن	٤٨٣
٢٩ شارع العزيز بالله - الزيتون	رؤوف كحيل	١٤١
شركة السكر	روفانيل نجار	٦٣
شارع يونج رقم ٢ - الاسكندرية	ريمون الدرعى	٥٣٤
محامى - ٣٥ شارع قصر النيل	ريمون شميل	٣٢٧
رئيس شركة ترام هليوبوليس - ببيروكسل	رينيه اوسولا	٤١٠
س.ب رقم ٣٢٩	رينيه قطاوى	٤١١
شارع بونابارت رقم ٢ مصر الجديدة	دكتور زكريا احمد نصر	٥٨٧
شارع الحرية رقم ٩٥ - الاسكندرية	دكتور زكى بدوى	٢٨٤
محامى - ١٣ شارع عبد الخالق ثروت	زكى شوال	٥٠٠
عمارة اوزيريس - قصر الدوبارة	دكتور زكى عبد المتعال	٤٧٩
١٤ شارع عدلى باشا	زكى عربى المحامى	٣٥٣
عمارة الليتوريا - بالشاطبي - رمل الاسكندرية	دكتور زكى محمد شبانه	٥١٥
٢٣ شارع قصر النيل - القاهرة	دكتور زكى هاشم	٢١١
شارع حوض اللبن رقم ٩ - جاردن سيتى	زينون بيلافاكى	٢١٤
شارع مصر والسودان رقم ١٣١ - حدائق القبة	سابا حبشى	٤٩١
البنك الاعلى المصرى	ر. ستيونير	٥١٣
١٧ شارع طلعت حرب	سلامون نجرين	٢٩٢
٧ شارع ادب - الاسكندرية	سلفاتور توردس	٢٧٨
١٤٤ شارع طومانباى - الزيتون	دكتور سليمان مرقس	٥١٠
محامى - شركة النسيج الاهلية س.ب ٢٢٧	سعد الله جلابة	٤٧١
١٦ شارع ثروت باشا	سعد فخرى عبد النور	١٤١
البنك الاهلى المصرى	سعد سيد امام	١٥٩
٢٨ شارع شريف باشا	سعيد رشدى	٥٠٧
استاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة	سعيد النجار	٢٤٦
البنك الاهلى المصرى - القاهرة	سعيد نسيم يارد	٥٤٦
مدير شركة قرعلى وشركاء شارع سعد زغلول رقم ٣٥ بالاسكندرية	س. تودوس	٣٧٨
٤٦ شارع الخليفة المأمون - منشية البكرى	سنى اللقانى	١٥٣
٢٢ شارع سعيد الاول - اسكندرية	سيد محمود القبطان	١٨١
٣ شارع منير باشا - الزمالك	سيرج قيتالى	٥٢٢
٢ شارع السلامك - جاردن سيتى	دكتور سيزوستريس سيداروس	٢٠

العضوية	الاسم	العنوان
٧٤	س. سينجاليا	محامى - ٥٣ شارع الحرية - الاسكندرية
٣٠٩	شارل ايوب	٤١ شارع سلفاجو - الاسكندرية
١٣٨	شارل عيسوى	الامم المتحدة - الإدارة الاقتصادية
١٩٨	شالوم رودولف	١٧ شارع طلعت حرب
٢١١	شريف الكسان	محامى - ٢٢ شارع قصر النيل
٢٠٣	شفيق حسن زكى	٣٩ شارع بغداد - مصر الجديدة
٢٥٣	شفيق راغب ميخائيل	٧١ شارع القصر العينى
١٣٤	شفيق شماس	شارع كليوبترا - رقم ١٦ - مصر الجديدة
٢٧	شفيق غربال	٥٢ شارع المترو - مصر الجديدة
٨٤	شكور شعلان	٤٤ شارع القصر العينى
٤١٦	شودية جستاف	٣ شارع محمد منظر باشا - الزمالك
٤	شوقى مصطفى السقا	شارع ٢٦ يوليو رقم ١٨
٤٥١	شوقى وهبى	محامى - شارع ٢٦ يوليو رقم ٥٧
٣٦٩	صادق العجيزى	ميدان الخلفاء الراشدين رقم ٨ - مصر الجديدة
٢٧٢	صادق حنين	شارع الصالح ايوب رقم ٤ - الزمالك
٤٦٣	صادق وهبه	٩ شارع الطليعات بجاردن سيتى
١١٣	دكتور صلاح الدين نامق	فيلا ٦٧ بالمدينة التعاونية لأعضاء هيئة التدريس لجامعة القاهرة
٣١٠	صلاح الدين عبد العزيز نديم	٢٢٧ شارع رمسيس
٤٤٨	صليب بطرس ساويرس	شارع الياقنى بن زيد رقم ٣ - الجزيرة اورمان
٢٦٨	صمويل اميل ليفى	شارع قصر النيل رقم ٢٥
٢٥٧	طه عفيفى	شارع محطة مصر رقم ٣ - الاسكندرية
٢٢٩	عادل برسوم	٢٣ شارع قصر النيل
٤٠٦	عادل محمد علوبة	٤٢ شارع شريف باشا
٣١٥	عادل محمود عبد الباقي	شارع عامر رقم ٢١ - الدقى
٦٥	عارف زاهر	١٨ شارع يوسف الجندى
٥٤٧	عاطف صدقى	٥ شارع برهان - منشية البكرى
٥١١	عابدة عبد الحميد ابو هيف	شارع الاعوام عمارة توفيق نسيم - الجزيرة
٢٧٩	دكتور عبد الجليل العمرى	محافظ البنك الاعلى المصرى - القاهرة
٢٣٦	عبد الحليم الجنيدى	٤ شارع احمد نسيم - بالجزيرة
٣١٨	عبد الحكيم الرفاعى	رئيس قسم قضايا الحكومة
٥٦٩	عبد الحكيم فراج	٩ شارع معمل السكر - جاردن سيتى
٣٠٥	دكتور عبد الحميد بدوى	٨ شارع نوبار - مصر الجديدة
٨٢	عبد الحميد حسن	٦ شارع بطرس غالى - مصر الجديدة
٣٩٣	عبد الحميد رستم	محامى - شارع البرجاس رقم ٣ - جاردن سيتى
٢١٦	الدكتور عبد الغالى خيرت ضيف	استاذ بكلية التجارة بجامعة الاسكندرية
١٦٨	دكتور عبد الرحمن الرفاعى	عدلى باشا رقم ٢١
٢٧٧	عبد الرحمن الصاوى	٢٣ شارع محمد منظر - الزمالك
٥٨٥	الدكتور عبد الرازق محمد حسن	الدقى رقم ٤١ - بالدقى

العضوية	الاسم	العنوان
٦٨	عبد الرحيم غنيم	شارع تلا رقم ٤ - مصر الجديدة
٢٥١	عبد الستار جبرة	٤٣ اسماعيل سري - بالنيرة
٨	عبد السلام عثمان	شارع بن زنكى رقم ٢٢ - الزمالك
٢٨٨	عبد الصاحب دعب	شارع يوسف الجندى رقم ١٨
١١٦	دكتور عبد العزيز الشربيني	استاذ بكلية التجارة بجامعة اسكندرية
٤٧٥	عبد العزيز مهنا	٢٦ امين الرافعى - الجيزة
٣٤٧	عبد الكريم صادق	فيلا ٤ شارع اموزيس - مصر الجديدة
٤٥٧	عبد الفقور احمد عبد الله العزورى	محامى بشركة السكر
٢٨	دكتور عبد الفتاح السيد	محامى - عمر بن الخطاب رقم ٩ - مصر الجديدة
٢٩١	دكتور عبد الفتاح ساير داير	استاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس
٢٨٣	عبد الكريم انيس طيار	صافيتا - سوريا
١١٩	عبد اللطيف شهيب	٢٢ شارع عدلى باشا
٥٣	دكتور عبد الله العريان	استاذ بكلية الحقوق - شارع الجيزة رقم ٢٧
٢٢٦	عبد الله كشك	٣ شارع المنبى - حدائق القبة
١٤٥	عبد المجيد الشرفاوى	٤٥ شارع سليمان باشا
٤٧٢	عبد المجيد مرتضى	وكيل وزارة المواصلات - عمان - الاردن
٢٧٢	عبد المقصود احمد	عزبة سرياقوس - بالمرج - قليوبية
٤٨٠	دكتور عبد المنعم احمد محمد البنا	٣٣ شارع الروضة - بالجيزة
٨٣	دكتور عبد المنعم الطناملى	٣ شارع الهامى - جاردن سيتى
١٤٦	دكتور عبد المنعم القيسونى	شارع ٧٧ عمارة ١٩ - المعادى
٢٨٧	عبد المنعم عبد العزيز الجمال	١٠ شارع منصور محمد - الزمالك
١٢٢	دكتور عثمان خليل عثمان	شارع ٢٦ يوليو رقم ١٣٨ - الزمالك
٣٥٢	عثمان زكى اباطة	٤٢ شارع عبد الخالق ثروت
١٧٧	عدلى اندراوس	٩ شارع الجيزة - الجيزة
٤٦٠	علام حامد سعد	محامى بشركة السكر
١٩٣	علام محمد	شارع البرجاس رقم ٥ - جاردن سيتى
٣٣٥	على احمد نجيب	٧ ابراهيم باشا
١٤٨	على احمد الشافعى	وكيل وزارة المالية والاقتصاد
١٤٤	دكتور على الجريتلى	شارع البحر رقم ٦ - بالمعادى
٤٩٣	على الحمامصى	محام - ١٤ شارع الجزيرة
٥٩٢	على الخشخانى	٤ شارع قصر النيل
٢٣٥	على السيد على السيد	موصى رقم ٣ - الدقى
١٧٨	على الشمسى	١٢ شارع رمسيس - مصر الجديدة
٢٣٠	على امين يحيى	زبزينيا - الرمل - الاسكندرية
٤٧٦	على توفيق حجاج	خبير مالى وزارة المالية - بالكويت
٢١٨	على حسين الشلقانى	محام - شارع البستان رقم ١
٣	دكتور على دولار	شارع فكتوريا رقم ٣١ - فيكتوريا - رمل الاسكندرية
٤٢١	على طراف	شارع العزيز عثمان رقم ٩ - الزمالك

العنوان	الاسم	رقم العضوية
٢٢ شارع قصر النيل	على محمد بدوى	٢٨٤
محامى - بقلم قضايا بنك مصر	على محمد سالم	٣٥٠
٣١ شارع ابراهيم اللقانى - مصر الجديدة	على محمد علوبة	٩٧
رئيسة قسم الاوراق المالية بشركة السكر	عليه محمد اسماعيل	٤٩٦
رئيس قلم قضايا شركة السكر	عمر حافظ شريف	٤٥٢
محامى بشركة السكر	عوض الله عثمان	١٠٨
٥١ شارع قصر النيل	عياد ابو الخير الحامى	٧٠
٨٨ شارع قصر العيني	الدكتور عويس محمد عويس	٤٠٤
٤ شارع مصطفى رنسا - منيل الروضة	غبريال ابراهيم غبريال	٢٢٢
شارع تانيس رقم ٢٠٩ - سيورتنج - الاسكندرية	الدكتور غريب الجمال	٣٢٦
ابو صير - مركز سنود - غربية	فاروق محمد بدوى الببلى	٥٨٦
سكرتير اتحاد الصناعات ص.ب رقم ٢٥١ بالقاهرة	فاروق محمد البقرى	٣٤٥
شارع العقبة رقم ٤ - كليوثر الرمل - الاسكندرية	فالتين بولكفسكى	١٩
شارع النهضة رقم ١٢ - المعادى	فتحي رفاعه	٢٠٦
٣٣ شارع قصر النيل	فرح اندراوس	٥٠٩
ص.ب رقم ٤٤٣	فرحات راوول	٥٥٧
شارع الجيش الكبير رقم ١٤ باريس	فرنان براون الحامى	٦٧
١٨ شارع محمد فريد	فرنان رباط	٥٦٧
محامى - ٣٩ شارع قصر النيل	فرنان زنانيرى	١٤٣
شارع بيلر رقم ١	ا. فرونيوموس	١١٧
٢ شارع معروف	فريد انطون	٢٩٦
٦ شارع رشدان - الدقى	فؤاد اباطة	٤٤٩
٦ شارع رفاعه الراسمى بك - مصر الجديدة	دكتور فؤاد العطار	١١٤
شارع زاوية ابو مسلم - الهرم - الجيزة	فؤاد سلطان	٥٧٣
رئيس قلم قضايا مصلحة البريد	فؤاد ناضورى	٩٤
٢٣ شارع قصر النيل	دكتور فوزى البير	٣٠٨
مصر والسودان رقم ٧٧ - حدائق القبة	فوزى على عثمان	٢٦٩
شارع ٧٧ فيلا نمرة ٢٠ معادى	دكتور فوزى منصور الحامى	١٩٥
٥ شارع شجرة الدر - زمالك	دكتور فوه سلفيو	٥٥٨
شارع فؤاد الاول رقم ٢٧٩ - اسكندرية	فيكتور اسرائيل	٣٤٨
محامى - صندوق بريد رقم ٤٢٠ - اسكندرية	فيليكس بادوا	٤٧٢
شارع الملك الافضل - زمالك	الدكتور كامل ملش	٤٢٩
رئيس للشرق الاوسط لشركة شرالروا - ميدان الازهار	كرانشوف مارسيل	٧١
البنك العقارى المصرى - الانتكخانه رقم ١٥	كريستوفيدس ميشيل	٣٨
رئيس قسم الابحاث الاقتصادية - الجمارك السورية دمشق	دكتور كمال الغالى	٢٢٩
سكرتير اول وزارة الخارجية بمصر	كمال محمد ابو الخير	٥٤
شارع جامع شرکس رقم ٣٤	كوردنيليس نجز	١٥
شارع ١٨ - عمارة رقم ٢٤ - المعادى	كورديل صموئيل	١٢٨

العضوية	رقم	الاسم	العنوان
٤٨١	كويستنر (ن)	رئيس قسم الأبحاث بالبنك الاهلى المصرى	
١٧٦	لاديسلاس باتى	شارع البورصة القديمة رقم ٢ - الاسكندرية	
١١١	لامبيوت	وكيل البنك البلجيكي الدولى - ١٨ شارع طلعت باشا حرب - بالاسكندرية	
٨٩	ليبي يوسف شقر	استاذ بكلية الحقوق - شارع الدكتور محمد شاهين رقم ١٥ - المعجزة	
٤٧٧	لطفى ابراهيم	محامى - شارع العروبة رقم ٣٤ - مصر الجديدة	
٢٣٤	لوسيان شاتس	نائب مدير شركة الاسمنت بورتلاند طره المصرية	
٣٧٤	لينوس جاش	رئيس شركة النسيج الاهلية ص.ب ١١٩ اسكندرية	
٤٠١	لويس فاندانم	نيويورك - الشارع الخامس - رقم ٩٦٥	
٣١٢	لويس فانوس	شارع حسن مبرى رقم ٢٠ الزمالك	
٤٧٠	ليون شارل اولترامار	شارع الفلكى رقم ٤٧	
١٥٧	محمد ابراهيم فهمى السعيد	٢ شارع قرة بن شريح - الجيزة	
٢٦٦	محمد ابو الفضل حقى	شارع جامعة القاهرة رقم ١٧ الجيزة	
٥٠٦	محمد احمد حسن المحامى	محام - قلم قضايا البنك الاهلى	
٣٥٩	محمد الشافعى اللبان	رئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى	
١٧٢	محمد امين فكرى	١٤ شارع الجزيرة زمالك	
٢٩٠	دكتور محمد بهى الدين بركات	٧ شارع الجيزة - الجيزة	
٤٤٦	محمد توفيق خليل	محامى - ٤٧ شارع قصر النيل	
٣١٦	محمد حامد محصب	محامى - ٤ شارع رشدان - الاورمان جيزة	
٥٣٨	محمد حسن الجمل	شارع حشمت باشا رقم ١٩ - الزمالك	
١٩٦	محمد حلمى مراد	استاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس بالعباسية	
١٩٢	محمد حسن عثمان	شارع عبد اللطيف المكباتى - مصر الجديدة	
٢٥٥	محمد حسين عزت المحامى	قلم قضايا بنك مصر	
٥٧٢	محمد رشدى	رئيس مجلس ادارة بنك مصر	
٥٤٢	محمد زكى عبد العزيز	محامى - شارع الازهر رقم ٣٦	
٢٤٤	دكتور محمد زكى شافعى	شارع المقياس ٣٩ الروضة	
٢٨٠	دكتور محمد زهير جرانة	محامى شارع طلعت حرب ٨	
١٤٠	محمد سمير حسنى	محامى - ٩٨ شارع النيل بالجيزة	
٣٩١	محمد صادق فهمى	١٤ شارع طلعت حرب	
٥	دكتور محمد صبرى منصور	١ شارع كنز الدوار - مصر الجديدة	
٥٧٨	محمد عبد الحميد السكرى	شارع الخليفة المنصور/ ١٨ - مصر الجديدة	
٢٦٤	دكتور محمد عبد الله العربى	استاذ بكلية التجارة بجامعة القاهرة - شارع السبق رقم ٣٣ - مصر الجديدة	
٥٢٩	محمد عبد الحميد	شارع شجرة المنصورة/ ٥ بالروضة	
٥٤٨	محمد عيد الله محمد	محامى - شارع جاد عيد رقم ٥ - الدقى	
٥٧٠	محمد عبد المنعم بدر	٧٤ شارع بن سسندر - حمامات النبة	
٥٥٣	محمد عزت مذكور	شارع كامل محمد رقم ٩ - الزمالك .	

العضوية	الاسم	العنوان
٥٧٤	محمد عفت	وكيل مجلس الدولة شارع محمود صدقى باشا رقم ١١ - بالمعجزة - الجيزة
٣٨٥	محمد على الفتيت المحامى	شارع الفسقية رقم ١٢ - جاردن سيتى
١٦٠	دكتور محمد على الكيلانى	شارع السلولى رقم ٨ - الدقى
٨٠	دكتور محمد على امام	نائب عميد كلية الحقوق - جامعة عين شمس العباسية
٣٧٦	محمد على رشدى	شارع قصر النيل رقم ٢٩
٤٣٥	دكتور محمد على نشأت	سكرتير اول وزارة الخارجية - شارع سكة حديد السويس القديمة رقم ٥١ - مصر الجديدة
٩٦	دكتور محمد فتح الله الكاتب	١٦ شارع يوسف موسى - الدقى
٤٣٨	محمد فهمى القلعاوى	محامى - شارع شريف باشا رقم ٢٨
١٨٨	محمد فهمى	محامى - شارع شيخون رقم ٣٠ - القلعة -
٣٤٩	محمد كامل البندارى	شارع الولادة عمارة الشمس - بجاردن سيتى
٦١	محمد كامل عزمى	سكرتير اتحاد الصناعات - عمارة الابوبيليا
٣٥٤	محمد كمال حلمى	عزبة السيوف بالزمرل - الاسكندرية
٤٢٢	محمد مراد صالح	٢٦ شارع شريف باشا
٥٥	محمد محمود جلال	محامى - ١٥ ميدان بوناپارت - مصر الجديدة
١٢٣	محمد مسعد صبحى الاتربى	شركة السكر - شارع محمد سعيد ٢٤ قصر الدوبارة
٣٦	دكتور محمد مصطفى القللى	شارع خرطوم رقم ٤ - مصر الجديدة
٢٤٥	محمد نبيل الدكرورى	١ شارع الفيوم - مصر الجديدة
٢٤٨	دكتور محمد هاشم	١٢ شارع علوى
٤٩٧	محمد يحيى ابو علم	محامى - ٣٧ شارع قصر النيل
٥٦٣	مارسيل خير	ميدان الفلكى رقم ١١
٢	مارسيل ميسيكوا	٤٨ شارع بنى شامب - باريس
١١٠	ماهر حنين	محامى - ١٠ شارع رمسيس - مصر الجديدة
٢٩٨	i. ميتالون	رئيس شركة الصناعة للشرق الاوسط
٢٢١	محمود الاعور	٤١ شارع عبد الخالق ثروت
٢٠٧	محمود الشربيني	٥ شارع رفاعه - منشية البكرى
٤٢٤	محمود امين العيوطى	عضو مجلس الدولة - ٣٨ شارع القصر العينى
٤١٣	دكتور محمود امين انيس	محامى - ٢٢ شارع قصر النيل
٥٣٢	محمود بدوى الشيتى	مشار اقتصادى للجنة المصرية بهيئة الامم المتحدة (نيويورك)
٥٢٣	محمود زكى	تتمثل فى سفارة مصر بواشنطن - امريكا
٤٢	محمود شكرى	محامى - شارع ٢٦ يوليو رقم ٨
١٨٤	محمود صابر الفقارى	شارع رفاعه رقم ٥ - منشية البكرى - مصر الجديدة
١	محمود صالح الفلكى	شارع ٨٧ - عمارة ٢١ - المعادى
٤١	محمود عبد البارى	٢٣ شارع الجبلابة - الجزيرة
٥٩٥	محمود عبد العاطى	وكيل نيابة الشئون المالية والتجارية - فيلا ٤ شارع اموزيس - مصر الجديدة
٥١٩	محمود على	سكرتير تجارى سفارة مصر - استكهولم محامى - البنك الاهلى - الاسكندرية

العنوان	الاسم	رقم العضوية
٢٤ شارع الفلكى	محمود محمد	٢٧٢
محام - رئيس مجلس ادارة بنك الجمهورية	محمود محمد الدرويش	٥٢٧
رئيس مجلس ادارة شركة السكر	محمود محمد لطفى	٤٩٨
مستشار مجلس الدولة ٥٧ شارع النيل	محمود محمد محمود فهمى	٢٧٤
محامى - شارع ثروت باشا رقم ٢٢	محمود مختار مذكور	١٦١
محامى - شارع قصر النيل رقم ٤٧	محمود كامل	٣٩٤
٨ شارع النباتات - جاردن سيتى	محيى الدين عابدين	٤٠٩
٢٠ شارع يوسف الجندى	مراد حكيم	٢٦٦
شارع النيل رقم ٨ - الجيزة	مريت بطرس غالى	٢١٠
محامى - ٦ شارع ابراهيم نجيب - جاردن سيتى	مصطفى الحفناوى	١١٨
شارع ابو بكر الصديق رقم ٩١ - مصر الجديدة	مصطفى الصادق	٤١٢
٩٦ ميدان كوبرى الجلاء - الجيزة	مصطفى القونى	٥٢٧
٩ شارع النباتات - جاردن سيتى	الرئيس السابق مصطفى النحاس	٥٧٩
البنك الاعلى المصرى	مصطفى عبد الحليم على	٢٠٤
مفتش عام ديوان الموظفين - وزارة المالية	دكتور مصطفى عزيز القرشى	٧
شارع الرونة - بورسعيد	مصطفى محمد المسرى	٥٩٦
شارع اسماعيل باشا رقم ٢١ - جاردن سيتى	مصطفى نصرت	٥١
شارع عظم الدولة رقم ٩ أ - العباسية - الشرقية	اللواء مصطفى يوسف	٢١
شارع باستير رقم ٢ - مصر الجديدة	ملكية وهبه	٥٩٣
فيلا ممدوح شارع الملك عبد العزيز آل سعود بالرونة	ممدوح رياض	٦٠
البنك الاعلى المصرى	س. منديكاس	٤٥٤
(عضو مجلس الامة)	منصور محمد امين مشالى	٣٩٥
مهندس - ٤٥ شارع شامبليون	ج. منصوريان	٣٧١
شارع بن اباسى رقم ٤ - منشية البكرى	منير حبشى	٥٧
شارع سنان باشا رقم ٢٣ - الزيتون	منيس عبد الملك	٢٩٤
شارع دار الشفا رقم ١٨ - جاردن سيتى	موريس جاكيه	٣٦٨
اشارع نوال - الدقى	دكتور موريس مكرم الله واصف	٤٣٦
شارع الجزيرة رقم ٢٠	ج. موستاكى	٢٠١
٢٢ شارع يوسف الجندى	موسى حقى	٢٢٩
محامى - ٢٢ شارع ثروت باشا	ميشيل سريوتيس	٤٠٧
دائرة لطف الله - بالجزيرة	الامير ميشيل لطف الله	٣٠
شارع ابن ارحب رقم ٦ - بالجزيرة	نجيب يوسف	١٠
شارع المنتزه رقم ٢٢ - الزمالك	دكتور نزيه احمد ضيف	٢٤
محامى - شارع ٢٦ يوليو رقم ١٩	نسيم سرور	١٩٩
مهندس ص.ب رقم ١٧ بورسعيد	س. نقولايدس	١٠٥
١٧ شارع يوسف الجندى	هارون شحاته	٣٠٤
محامى ٢ شارع الحرية - الاسكندرية	هنرى مقصود	٥٦٨
٢٥ شارع طلعت حرب	هنرى موصيرى	٣٥

العنوان	الاسم	رقم المضوية
شارع كريم الدولة رقم ٦ عن طريق الانتكخانة	هنرى نعيم	٤٢٠
شارع الموسيقى رقم ٥٢	وهيب غالى	٤٤٤
محامى - شارع ٢٦ يوليو ١٨٢ - الزمالك	وديع فرج	٥٧١
نائب عميد كلية التجارة - جامعة القاهرة - بالجيزة	وهيب مسيحة	٢٤٧
شارع احمد شوقي رقم ٦٢ - مصطفى باشا / الاسكندرية	وديع معقد	٢٧٦
١٦ شارع شريف باشا - الاسكندرية	وليم مستاكى	٥٩٨
٢٨ شارع محمد رمزى - مصر الجديدة	ياقوت عثمانى	٥٠٨
شارع مراد رقم ١٥ - مصر الجديدة	يحيى محمد نور	٥١٧
بجوار ترعة الزمار الشرقى رقم ٧٥ - مدينة العصرية طريق الهرم - الجيزة	يس قطب	١٧٥
ابردين - سكوتلند - طرف السيدة مكدونالد - ٧٦ من شابين رود	يوسف حلمى	٢٢٣
٦ شارع الدكتور عبد الحميد سعيد ميدان الخازندار	يوسف شيمه	٦٩
٢٢ شارع البارون اميان - مصر الجديدة	يوسف صيدناوى	١٨٢
محامى - شارع ٢٦ يوليو رقم ٣١	يوسف كمال المهلى	٥٨
تلم قضايا البنك العقارى المصرى	يوسف مرقس حنا	٣٢٠
	دكتور يوسف زانيس	٢٢١

أنظريات البؤس هذه أم نظريات بأسة ؟

بقلم

دكتور زكريا احمد نصر

« موضوع المقال المنشور بالفرنسية »

نحن الآن مع بدء نهضتنا الاقتصادية والاجتماعية فى حاجة الى انارة ميدان التحليل النظرى والقضاء علميا على كل نظرية يكون فيها عرقلة لمجرى تقدمنا .

لذلك رأيت أن أبحث فى هذا المقال بعض النظريات الجارية فى تفسير التخلف الاقتصادى : نظرية الجنس أو العنصرية ، نظرية الدين ، نظرية البيئة الجغرافية (المناخ أو الموارد الطبيعية) ثم نظرية السكان . وهذه الاخيرة أشد النظريات ضررا وأكثرها انتشارا . وقد ضربت مثلين للأخذ بهذه النظريات فيما يتعلق بالاقتصاد المصرى : بعض أبحاث النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ثم نظرية « النمو المفرط » للمستتر كوستنر . والنتيجة العملية للأخذ بهذه النظرية هو الانحراف بسياستنا الاقتصادية الى ما لا يرجى منه تقدم أو رقى ، والحكم على اقتصادنا باليأس من كل شىء عدا خفض عدد السكان .

وفى الختام أشرت الى ما يعتبر فى رأى ميدانا خصبا للابحاث العلمية الخاصة بتفسير التخلف وبالتدابير الكفيلة بمساعدتنا على النهوض المطرد .

بعض مظاهر النظام المصرفى فى انجلترا (*)

بقلم : سمير ابراهيم فوزى

مرتبة الشرف الاولى فى بكالوريوس التجارة - القاهرة

تباشر البنوك الانجليزية الاعمال المصرفية فى المملكة المتحدة فى ظل ظروف وتشريعات تختلف عن تلك التى تحكم البنوك فى اسكتلندا وايرلندا . لهذا يقتصر هذا البحث على استعراض بعض أوجه نشاط البنوك الانجليزية وبالأخص تلك التى تتباين فى طبيعتها أو فى طريقة أدائها عما تتبعه البنوك التجارية فى مصر . كما يتناول هذا البحث وصفا مختصرا لوظائف المؤسسات المالية التى تكون سوق المال بلندن ولكيفية قيام هذا السوق بأعماله .

النسب التقليدية ومصرفات امساك الحسابات

تحتفظ البنوك التجارية بنسبة ٨ ٪ من ودائع عملائها فى صورة نقدية وأرصدة لدى بنك انجلترا ، ونسبة ٣٠ ٪ من هذه الودائع على هيئة أصول سائلة تتكون من نقدية ، وأرصدة لدى البنك المركزى ، وسلفيات تحت الطلب لبيوت الخصم ، وأوراق تجارية مضمومة ، وأذون خزانة بريطانية .

والملاحظ أنه لا يلزم البنوك التجارية بالمحافظة على هاتين النسبتين سوى مقتضيات العرف والحرص على سلامة المركز المالى .

أما نسبتا الاستثمارات والسلفيات الى الودائع فتتميزان بالمرونة ، غير أنه مما يسترعى النظر أن النسبة الاولى قد طغت فى السنوات الاخيرة على نسبة السلفيات بحيث تغيرت طبيعة المخاطر المصرفية من مخاطر ائتمانية الى أخطار رأسمالية ، وأصبح الشغل الشاغل لمديرى البنوك والمهيمنين على سياساتها لا كيفية مجابهة أخطار توقف المقرضين عن الدفع وتحمل الديون المعدومة وإنما خطر ارتفاع سعر الفائدة على الأوراق المالية الحكومية ومايستتبعه ذلك من خسائر دفترية فى قيمة محفظة الأوراق المالية .

ولم يكن هناك مفر بعد أن تغير تكوين أصول البنوك على هذا النحو من أن تتضاءل أهمية البنوك التجارية - الى حد ما - كمراكز لتوزيع الائتمان .

(*) ملخص بحث مقدم الى البنك الاهلى المصرى عن البعثة الدراسية العملية للنظام المصرفى الانجلىزى خلال عام ١٩٥٥ .

ولقد كان لزيادة حجم الودائع لدى البنوك وتحولها من ودائع ذات أجل الى حسابات جارية تدفع عند الطلب أثرا مباشرا في ارتفاع تكاليف امساك حسابات العملاء ، وقد صاحب ذلك انخفاض في أرباح البنوك نتيجة لتحول أوجه استغلال أموالها من القروض والسلفيات ، التي تدر ربحا مجزيا ، الى الاوراق المالية ، ذات العائد القليل ، فكان لزاما على البنوك أن تعتمد الى تحميل عملائها بجانب من تكاليف امساك حساباتهم يتناسب ومدى استفادتهم من الخدمات المصرفية . كما تنظر البنوك في تحديد هذه التكاليف الى حجم حركة حسابات العملاء وعدد صفحات الحسابات المستعملة وعدد الشيكات وحوافظ الخصم المقيدة على هذه الحسابات .

وتتراوح العمولة التي تتقاضاها البنوك من عملائها بهذا الخصوص بين $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{2}$ % من أرصدة حساباتهم . كما اتفقت البنوك التجارية وديا فيما بينها على عدم التنافس في اجتذاب العملاء بتخفيض عمولات ومصرفوات امساك الحسابات .

أما في مصر فلا تحصل البنوك على ما اعتقد عمولات أو مصرفوات مباشرة على امساك حسابات عملائها (١) .

أعمال الخزينة

تتم عمليات الخزينة من مقبوضات ومدفوعات خلال حاجز مفتوح مزود ببطاقات تحمل أسماء الصرافين حتى تتسم المعاملات مع الجمهور بالموعة والسهولة .

كما يزود الميدلاند بنك كلا من صرافيه بوحدة نقدية مستقلة لا يسمح لغيره بمشاركته فيها . وتتبع معظم البنوك الانجليزية طريقة تبادل الوحدات النقدية في الفروع التي يعمل فيها أكثر من صراف واحد وذلك تحقيقا للرقابة الداخلية . اذ يتسلم الصراف في بدء يوم العمل ائتمالي خزينة صراف آخر فيقوم بجردها قبل استخدامها في مباشرة عمله . وفي نهاية اليوم يحتفظ كل صراف في خزنته بمبلغ لا يجاوز ٥٠٠ جك ويحول ما زاد على ذلك الى الاحتياطي . ولا يقوم مدير الفرع بجرد خزينة الصراف يوما بيوم وانما يجري تفتيشا مفاجئا عليها مرة أو أكثر في الشهر .

وتبيع البنوك الانجليزية لعملائها ايداع الأموال في أى من فروع البنك الذي يتعاملون معه أو في أحد فروع بنك آخر ، وتتضمن هذه الأموال النقدية

(١) أعد هذا البحث في عام ١٩٥٥ بينما لم يتجه التفكير الى تحميل العملاء ببعض هذه المصرفوات الا أخيرا .

والشيكات والحوالات والكوبونات وما يماثلها • وتضيف البنوك على الفور قيمة الشيكات والحوالات والكوبونات الى حسابات المودعين وذلك قبل القيام بتحصيلها •

أما عمليه صرف الشيكات فتعتبر مسئولية الصراف فى المقام الاول ، ويعتمد انصراف على معرفته بعملائه فى دفع قيمة الشيكات على الفور بعد أن يتحقق بنفسه من صحتها ومن عدم وجود تعليمات بايقاف صرفها ، ثم تحول الشيكات بعد دفعها الى المراجع ، وهو عادة من قدامى موظفى الفرع ، لاعادة التحقق من صحتها ومن كفاية أرصدة العملاء أو من وجود ترتيب سابق لمقابلة قيمتها • أما ماسكو الدفاتر - وهم فى العادة من الموظفين - فتتخصص مهمتهم فى اجراء القيود اللازمة فى حسابات العملاء •

ويتطلب المركز الرئيسى للميدلاند بنك من فروع موافاته فى نهاية كل شهر ببيان الشيكات المرتدة دون دفع مع ايضاح مبررات عدم دفعها وذلك للتحقق من عدم تعسف مديرى الفروع فى رفض دفع قيمة الشيكات دون حق والتاثير بذلك فى السمعة المالية للعملاء •

وقد جرى العرف على موافاة العملاء بكشوف الحسابات فى نهاية كل سنة شهور مصحوبة بجميع الشيكات المسحوبة منهم على حساباتهم • كما يرسل البنك كشوفاً دورية للعملاء بناء على طلبهم •

وجدير بالذكر أن دفاتر الشيكات فى المملكة المتحدة لا تحمل أسماء أصحاب الحسابات مما يسهل اصدارها فى أسرع وقت ممكن بعكس الحال فى مصر إذ يستغرق طبع أسماء العملاء على الشيكات وقتاً قد يطول •

نظام المقاصة

ترسل الفروع الى مركزها الرئيسى الشيكات المسحوبة على البنوك الاخرى، وهناك تفرز وتجمع فى مجموعات ترسل الى غرفة المقاصة ، فيتبادلها ممثلو البنوك ويصدرونها الى الفروع التى سحبت عليها ، ثم تسوى فروق المقاصة بشيكات على الحسابات المصرفية لدى بنك انجلترا •

والملاحظ أن غرفة المقاصة تجتمع ثلاث مرات يومياً : مرتين فى الصباح وواحدة فى المساء • أما اجتماع المساء فيتناول الشيكات التى لا تقل قيمتها عن ٥٠٠ جك والتى تورّد فى البنوك الكائنة فى وسط مدينة لندن "City Banks" والمسحوبة على بنوك أخرى فى نفس المنطقة • أما الاجتماعان الصباحيان فيخصص أحدهما لشيكات وسط مدينة لندن "City Cheques" بصرف النظر عن

قيمتها ، ويتناول الثانى الشيكات المسحوبة على البنوك الكائنة فى جهات أخرى .

ويتم تحصيل الشيك عادة فى خلال ثلاثة أيام بحيث أنه بانتهاء هذه الفترة يمكن اعتباره فى حكم المحصل ان لم يعد للبنك الراسل . كما تقوم البنوك بتقديم بعض الشيكات بصفة عاجلة للحصول بناء على طلب عملائها .

والى جانب غرفة لندن للمقاصة توجد اثنتا عشرة غرفة مقاصة محلية مستقلة فى المدن الهامة لاجراء عمليات المقاصة داخل حدود هذه المدن .

وفضلا عن ذلك عمدت البنوك التجارية الى اقامة نظام مقاصة داخلى بين فروعها لتسوية قيمة الشيكات التى تسحب على بعضها وتقدم للحصول عن طريق البعض الآخر .

أما البنوك غير المشتركة فى غرفة المقاصة - وتتكون على العموم من البنوك الايرلندية والاسكتلندية والبنوك الاجنبية - فتسوى قيمة الشيكات المسحوبة عليها عن طريق حوالات مصرفية تسحبها على البنوك المشتركة فى غرفة المقاصة . والنتيجة أن جل المدفوعات فى انجلترا تتم دون أن تدخل النقدية طرفا عليها .

أما نظام المقاصة فى مصر فيعتبر صورة مصغرة من النظام الانجليزى اذ لا يشمل سوى بعض الفروع الكائنة بالقاهرة والاسكندرية ، ولا تضاف قيمة الشيكات فى العادة لحسابات العملاء قبل تحصيلها من البنوك المسحوبة عليها ، كما أن عدد الشيكات التى تمر بغرفة المقاصة صغير نسبيا .

وفضلا عن ذلك لم تقم البنوك فى مصر نظاما داخليا للمقاصة ، مماثل للنظام المعمول به فى انجلترا ، بل تقوم بشراء الشيكات المقدمة اليها والمسحوبة على البنوك الاخرى أو تكتفى بارسالها مباشرة الى هذه البنوك للحصول ، وفى كلتا الحالتين تحصل عمولة من المستفيدين بينما يتم نظام المقاصة فى انجلترا دون تحميل العملاء بأية عمولات أو مصروفات .

السلفيات والقروض

تتمشى سياسة البنوك الانجليزية فى الاقراض مع السياسة الائتمانية العامة التى يرسنها بنك انجلترا بالاشتراك مع وزارة المالية البريطانية . كما تخضع البنوك التجارية لتوجيهات البنك المركزى فى هذا الشأن على الرغم من رغبتها الطبيعية فى توسيع نطاق سلفياتها .

وفى توزيع الائتمان على عملائها تفضل البنوك الانجليزية منح السلفيات قصيرة الاجل التى لا تتجاوز مدتها اثنى عشر شهرا وخاصة تلك التى تتميز

بخاصية السداد التلقائى "Of a Self- Liquidating Nature" • وتتخذ هذه السلفيات هيئة القروض محددة القيمة والاجل ، فى حالات خاصة ، أو صورة الاعتمادات لسحب على الحسابات الجارية ، وهو النظام الشائع •

وتقبل البنوك أنواعا عدة من الضمانات لتغطية سلفياتها المضمونة تتكون فى العادة من الأوراق المالية ، وبوالص التأمين على الحياة ، والأراضى والمباني ، والمحاصيل الزراعية ، والضمانات الشخصية • كما تقدم البنوك سلفيات بضمان قوة المركز المالى ونتائج أعمال المنشآت المقترضة وأخرى بدون ضمانات •

وفى نهاية كل ثلاثة شهور ترسل البنوك التجارية الى اتحاد البنوك بيانا تحليليا مجمعا لسلفيات كافة فروعها فى المملكة المتحدة موزعة على ٢٦ مجموعة وذلك بحسب مهنة المقترض •

عمليات الصرف الأجنبى

تباشر جميع البنوك الانجليزية - باستثناء الميدلاند بنك - النشاط المصرفى خارج حدود المملكة المتحدة عن طريق فروع أو وكالات أو مؤسسات وثيقة الصلة بها • أما الميدلاند بنك فقد اختار لنفسه ألا ينافس البنوك الأجنبية فى عقر دارها ما دام يستطيع القيام بأعماله عن طريق مراسليه •

وعملا بمبدأ تقسيم العمل أقامت البنوك الانجليزية فروعاً متخصصة فى عمليات الصرف الأجنبى "Overseas Branches" تقتصر أوجه نشاطها على المعاملات مع الخارج • وقد دعمت هذه الفروع بإدارتين للاستعلامات والاحصاء تخدم الأولى البنك وعملائه فى الداخل والخارج ، وتقدم الثانية الاحصاءات اللازمة لرسم سياسة البنك تجاه مراسليه فى الخارج •

وفى ميدان الاعتمادات المستندية لم تلق القواعد والعادات الموحدة "The Uniform Customs & Practice" التى حددها المؤتمر الثالث عشر للغرفة التجارية الدولية قبولا من البنوك الانجليزية التى تفضل أن تنظر إلى كل حالة بحسب ظروفها • غير أنه رغبة فى التغلب على الصعوبات التى قد تعترض تلك البنوك فى هذا المجال اتفقت فيما بينها على عقد اجتماعات أسبوعية لبحث ما قد تشير إليه الاعتمادات المستندية من مشاكل • وفى حالة الاتفاق على تسوية مرضية فانها تتخذ أساسا صالحا للتطبيق فى الحالات الماثلة •

أعمال الوصايا والتركات

كان الميدلاند بنك رائدا للبنوك الانجليزية فى انشاء مؤسسة مستقلة لتنفيذ الوصايا وتوزيع التركات • وتضطلع هذه المؤسسة بأعمالها فى الوقت الحاضر

عن طريق فروعها التسعة والعشرين . وقد سارت البنوك التجارية الاخرى على منوال الميدلاند حتى أصبح لها الآن فروعاً تخصصت في هذه العمليات وحدها .

سوق المال بلندن

ليس لسوق المال بلندن مكان اجتماع وانما يقوم على أساس الاتصالات الشخصية . ويهيمن بنك انجلترا على هذا السوق ويرعاه بما يقدمه اليه من أدوات وأموال لا غنى عنها لامكان قيامه بوظائفه .

ويحكم السوق عاملاً العرض والطلب . أما عرض الاموال فيأتى من البنوك التجارية الانجليزية والاسكتلندية والاييرلندية ، ومن بنوك التجارة ، ومن المصارف الأجنبية ، ومن المؤسسات الكبيرة . وتكمل الصورة بيوت الخصم التى تدخل السوق لطلب هذه الاموال وامتصاصها .

أما سعر الفائدة فيؤثر فى تحديده العرض والطلب الى جانب بعض العوامل الاخرى كنوع الضمانات التى تقدمها بيوت الخصم .

ويمتاز سوق المال بلندن بتمتعته بخدمات مؤسستين فريدتين فى نوعهما هما بنوك التجارة "Merchant Banks" وبيوت الخصم "Discount Houses" وسيقتصر هذا القسم على عرض وتحليل خدمات هاتين المؤسستين الهامتين مع الاشارة السريعة الى الهيئات الاخرى التى تكون سوق المال ، كلما تطلب الامر ذلك ، لاكمال الصورة وبيان الكيفية التى يعمل بها هذا السوق .

بنوك التجارة "Merchant Banks"

الصفة المميزة لهذه البنوك هى الصبغة الدولية التى تتسم بها معاملاتها . فالى هذه البنوك تدين المملكة المتحدة بتقديمها فى ميدان التجارة الخارجية . وتتلخص الوظائف الرئيسية لبنوك التجارة فيما يأتى :

١ - قبول الودائع

تقبل بنوك التجارة الودائع وعلى الاخص من العملاء الاجانب ، والملاحظ أن بنوك التجارة لا تنافس البنوك التجارية فى هذا المجال اذ أنها تعرض على عملائها نفس أسعار الفائدة الدائنة التى تسمح بها البنوك التجارية لعملائها .

٢ - مباشرة عمليات الصرف الأجنبى

كانت بنوك التجارة قبل الحرب العالمية الاخيرة تتمتع بسيادة مطلقة فى ميدان الصرف الأجنبى بسبب صلاتها التقليدية بالأسواق الخارجية ودرايتها

الواسعة بالاحوال الاقتصادية السائدة فيها • غير أنها كادت أن تفقد هذا الامتياز فى الوقت الحاضر نظرا لفرض الرقابة على عمليات النقد الأجنبى ونتيجة للمنافسة الشديدة التى تلقاها من البنوك التجارية •

٣ - قبول الأوراق التجارية

يعتبر قبول الأوراق التجارية من أهم وظائف بنوك التجارة • وتتطلب هذه العملية مستوى عاليا من الخبرة بالأسواق الخارجية وبأنواع وصفات السلع التى يتم تمويلها • ويدعم هذه الخبرة ويشد أزرها دراية تامة بالمركز المالى للمنتفعين بخدمات بنوك التجارة وبمدى مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم • وقد بلغت بنوك التجارة هذا المستوى الرفيع من الخبرة والمعرفة عن طريق صلاتها الوثيقة بالأسواق الخارجية وممثليها العديدين فى مختلف البلاد •

أما العملية التى تتطلب هذه المهارة وتلك الخبرة والمعرفة فتتلخص فى قيام بنوك التجارة بأسماع للمصدرين المحليين والخارجيين بنسخ الكميالات عليها بدلا من سحبها على المستوردين • ونظرا لقوة المركز المالى لبيت التجارة وشهرته فإن تعهده بدفع قيمة الكميالة نيابة عن المستورد يمكن المصدر من خصمها فى الحال وبأحسن الشروط وأفضلها • ثم تصبح الورقة التجارية المضمومة بعد ذلك أداة سهلة التداول والتحويل من يد لأخرى حتى تقدم فى النهاية الى بنك التجارة للحصول •

وكقاعدة عامة يتطلب بنك التجارة ضمانات من المسحوب عليه تكفل وفائه بقيمة الورقة التجارية المقبولة فى موعد استحقاقها • كما يحصل البنك من الساحب عمولة قبول يتوقف مقدارها على مركزه المالى ، وعلى مدى مقدرة المستورد على الوفاء بالتزاماته ، وعلى نوع الضمان المقدم من المسحوب عليه •

وتقتصر بنوك التجارة خدماتها فى هذا الميدان على عمليات التجارة الخارجية - التى يتم معظمها بين بلاد أجنبية - كما أن لكل من هذه البنوك مجال تخصص منفرد سواء من الوجهة الجغرافية أو من حيث نوع البضائع الذى يقوم بتمويله •

ويلاحظ أن البنوك التجارية قد ولجت هذا الميدان فى الوقت الحاضر بدرجة قلت كثيرا من حجم العمليات التى تقوم بها بنوك التجارة •

٤ - اقراض بيوت الخصم

سيلقى بعض الضوء على هذه الوظيفة بعد قليل عند التعرض لكيفية قيام سوق المال بأعماله •

٥ - شراء أذون الخزنة البريطانية

لا تقوم بنوك التجارة بمشتريات ضخمة من أذون الخزنة البريطانية نظرا لأن بيوت الخصم تعتبر أكبر مشترى لهذه الأذون على نحو ما سيرد تفصيله . ومع ذلك فإن تدخل بنوك التجارة لشراء الأذون يعمل على إيجاد نوع من المنافسة مع بيوت الخصم تستفيد منه وزارة المالية البريطانية .

والى جانب هذه الوظائف الرئيسية تقوم معظم بنوك التجارة باصدار الأوراق المالية نيابة عن الحكومات الأجنبية والشركات الصناعية البريطانية . كما يتعامل بعضها فى المعادن الثمينة .

بيوت الخصم

تتكون هذه البيوت من عشر شركات مساهمة ومن شركتى أشـخصـى . وتعتمد بيوت الخصم فى مباشرة أعمالها على الأموال المستمدة من رؤوس أموالها ، ومن الودائع التى تقبلها بأسعار فائدة أعلى مما تقدمه البنوك التجارية لعملائها ، ومن السلفيات التى تحصل عليها من البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية ، تلك القروض التى تعد الشريان الحيوى الذى يغذى بيوت الخصم ويكفل لها الاستمرار والدوام .

وتتلخص وظيفة بيت الخصم فى أبسط صورها فى قيامه بالاقتراض من البنوك بسعر منخفض واستغلال الأموال المقرضة فى خصم الكمبيالات وشراء أذون الخزنة بأسعار مرتفعة ، ويمثل الفرق بين السعرين الربح الذى يحققه بيت الخصم .

وفيما يلى عرض موجز لخدمات وأوجه نشاط هذه البيوت :

١ - تتيح بيوت الخصم للبنوك استغلال أموالها الفائضة فى أوجه استثمار مجزية مع قابلية الأموال المقرضة للاسترداد فى أى لحظة .

وتعتبر البنوك التجارية قروضها لبيوت الخصم بمثابة خط دفاع ثان لتدعيم النقدية والارصدة لدى بنك إنجلترا ، فإذا انخفضت الموارد النقدية للبنك التجارى عن حد الأمان سارع الى مطالبة بيوت الخصم برد بعض قروضه اليها بالدرجة التى تسمح له بمعالجة العجز الوقتى فى موارد النقدية . وفى مقابل استعداد بيوت الخصم عند الطلب لاعادة قيمة القروض التى تمنح لها فإنها تحصل على السلفيات بسعر فائدة متناه فى الانخفاض .

أما حاجز الأمان الذى يحمى بيوت الخصم فى حالة المطالبة العاجلة بالأموال التى قامت باستغلالها ، فيتمثل فى جودة الأوراق التجارية المخصومة - والتى تحمل

فى العادة توقيع بنك من بنوك التجارة - وفى توزيع استثماراتها على أصول سائلة تستحق الدفع فى مواقيت متقاربة بالدرجة التى تسمح لها بتحويلها الى نقدية فى سهولة ويسر . كما قد تلجأ هذه البيوت الى اعادة خصم الاوراق التجارية وأذون الخزانة لدى البنوك التجارية ، أو تطلب العون من بنك انجلترا - بوصفه المقرض الاخير - ان اضطررتا الظروف الى ذلك .

٢ - ان الصلة الوثيقة لبيوت الخصم ببنوك التجارة وبالبنوك الخارجية تكفل لهذه البيوت دوام الحصول على الاوراق التجارية قصيرة الأجل التى ترد الى لندن للقبول .

٣ - كان للانخفاض النسبى فى حجم وقيمة الاوراق التجارية التى يتداولها سوق المال فى الوقت الحاضر أثره فى توجيه بيوت الخصم الى تحويل استثماراتها الى اذون الخزانة البريطانية التى أضحت لها الغلبة اليوم على الأعمال الأخرى التى تباشرها هذه البيوت . والملاحظ أن البنوك التجارية لا تتقدم لشراء هذه الاذون من الخزانة مباشرة وانما تقوم باستيفاء حاجاتها عن طريق اعادة خصم الاذون التى تحتفظ بها بيوت الخصم . وقد نتج عن ذلك أن أضحت هذه البيوت المشتري الأوحد تقريبا لأذون الخزانة .

٤ - فضلا عن ذلك تتعامل بيوت الخصم فى الاوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل وتحصل منها على عائد مجز يفوق قيمة الخصم الذى تحظى به من شراء اذون الخزانة . ويلقى الاستثمار فى هذه الاوراق ترحيبا من هذه البيوت خصوصا وأن البنوك التجارية تقبلها ، جنباً الى جنب مع اذون الخزانة ، كضمان للقروض التى تمنحها لها .

ويلاحظ أن تركيز الاوراق المالية الحكومية وأذون الخزانة فى أيد قليلة يؤدى خدمة جليلة للحكومة البريطانية التى أصبحت فى مركز يسمح لها باستهلاك سندات قصيرة الأجل أو اعادة اصدارها بأسهل السبل وأيسرها .

كيف يعمل سوق المال ؟

فى صبيحة كل يوم يقوم مدير البنك - أو اللجنة الادارية فى البنوك والمؤسسات الكبيرة - بفحص المركز النقدى للبنك . فاذا كانت النتيجة مرضية أمكن اقراض بيوت الخصم الاموال الفائضة التى تجاوز الاحتياجات اليومية .

وفى الساعة العاشرة والنصف صباحاً يغد ممثلو بيوت الخصم لامتصاص هذا الفائض بسعر فائدة يتفق عليه . وتطلق بيوت الخصم على القروض التى تحصل عليها ليوم أو اثنين « أموالاً رديئة أو جديدة » ، فاذا طالت مدة هذه القروض فإنها تعرف « بالاموال الجيدة أو القديمة » ، وتتجدد فى العادة

المقروض المسنوحة لبيوت الخصم من مدة الى أخرى ما لم تطرأ ظروف غير متوقعة .

والملاحظ أن العلاقة بين البنوك وبيوت الخصم لا تقوم على أساس اعتبارات الربح العاجل فحسب ، لان البنوك تعلم تماما أن علينا أن تتساهل مع بيوت الخصم في اوقات الشدة حتى تتمكن من استثمار أموالها الفائضة حينما يزيد عرض النقود ويقل الطلب عليها . كما أن بيوت الخصم لن تفكر من جهة أخرى في سداد قروض البنوك على الفور اذا وجدت مصدرا جديدا للتمويل بأسعار منخفضة لأنها تعلم أن الظروف قد تجعل من هذه البنوك المصدر الوحيد للتمويل بالإضافة الى البنك المركزى .

فاذا تم الاتفاق على منح السلفة فان بيت الخصم يقدم ضمانات الى البنك المقرض تتكون من أذون الخزانة البريطانية ، والاوراق المالية الحكومية قصيرة الاجل ، والاوراق التجارية من الدرجة الاولى .

أما اذا أسفرت دراسة المركز النقدى للبنك عن وجود عجز نتيجة لزيادة المدفوعات المتوقعة على المتحصلات فان البنك يسارع الى مطالبة بيوت الخصم برد قيمة قروضه وذلك بعد الافراج عن الضمانات التى سبق له الحصول عليها منها . وهنا تبدأ بيوت الخصم فى البحث عن البنك « أو البنوك » الذى تسربت اليه الأموال المسحوبة من السوق لاقتراضها منه .

فاذا سادت السوق موجة انكماشية واسعة النطاق فان بيوت الخصم تضطر الى الالتجاء الى بنك انجلترا الذى يقدم اليها الاموال اللازمة عن طريق إعادة خصم الاوراق التجارية وأذون الخزانة أو منحها قروضا مضمونة . وقد يأتى عون البنك المركزى عن طواعية واختيار بسعر الفائدة السائد فى السوق أو اجباريا على أساس سعر الخصم الرسمى ولمدة لا تقل عن أسبوع .

فاذا تحملت بيوت الخصم السعر الجزائى فى سبيل الحصول على الاموال اللازمة لها فانها تعمل على تعويض هذه الخسارة بتخفيض السعر الذى تتقدم به لشراء أذون الخزانة البريطانية فى الأسبوع التالى مما يؤدى الى رفع سعر خصم هذه الاذون ويعمل على زيادة أسعار الفائدة على وجه العموم .

سمير ابراهيم فوزى

تطور بناء الاقتصاد المصرى

فى

أربع سنوات

بقلم : الدكتور جاد لبيب

رئيس المكتب الفنى للجمعية العمومية بمجلس الدولة

ومدرس الاقتصاد المتدب بكلية البوليس

(جامعة عين شمس)

مقدمة :

يعرف الاستاذ فرانسوا بيرو (١) فكرة البناء الاقتصادى بأنها : « النسب والصلات التى تميز مجموعة اقتصادية محددة فى الزمان والمكان » ، وهذا التعريف يمتاز عن كافة التعريفات الاخرى لفكرة البناء الاقتصادى - كتلك التى قال بها فاجمان Wagemann (٢) مثلا - بشدة وضوحه وأهميته العملية كالة دقيقة للتحليل ، تضع الخطوط الرئيسية التى يمكن على أساسها دراسة بناء اقتصادى معين بالذات .

وفكرة البناء الاقتصادى بالمفهوم الذى أشرنا اليه ، فكرة شديدة الأهمية لكل باحث فى تنمية أى وحدة اقتصادية معينة أو علاج أى عيب رئيسى فيها .

والباحث فى تنمية الاقتصاد المصرى وتطويره لا بد وأن تكون لديه فكرة كاملة دقيقة وواضحة عن المميزات الرئيسية لهذا الاقتصاد والخطوط الأساسية لبنائه حتى يستطيع أن يبنى بحثه على أساس واقعى سليم .

وقد سبق أن تعرضنا لبناء الاقتصاد المصرى فى دراسة شاملة للخطوط الرئيسية لهيكل هذا الاقتصاد وعيوبه ، سواء من الناحية الاقتصادية البحتة أو المالية ، ووسائل علاج هذه العيوب (٣) . ورغم أننا قد أضفنا الى آخر الترجمة العربية لهذا البحث المقدم لجامعة باريس فى مايو سنة ١٩٥٢ ملحقا عن مشروعات مجلسى الانتاج والخدمات ، وهى المشروعات التى جرت بعد هذا التاريخ ، فإننا نود هنا أن نبحث تطور بناء الاقتصاد المصرى منذ ذلك الوقت ، ومدى التقدم الذى أحرزناه فى تطوير هذا البناء الاقتصادى والمالى ، وتلافى عيوبه فى السنوات الأربعة التى انقضت من أواخر سنة ١٩٥٢ .

(١) Melanges Witmeur 1939. F. Perroux, *Approfondissement de la notion de structure*

E. Wagemann, *La Stratégie économique* (٢)

(٣) الترجمة العربية لرسالتنا المقدمة لجامعة باريس فى مايو ١٩٥٢ عن بناء الاقتصاد المصرى والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وإنجلترا - القاهرة سنة ١٩٥٥

القسم الاول - بناء الاقتصاد المصرى قبل سنة ١٩٥٢

وعيوبه وطرق علاجها

المبحث الاول : الخطوط الرئيسية لبناء الاقتصاد المصرى قبل سنة ١٩٥٢

يتبين من استقراء النسب Les proportions والصلات Les relations التى أشرنا اليها بين مختلف مظاهر الاقتصاد المصرى قبل سنة ١٩٥٢ أن هذا الاقتصاد المصرى كان يتميز بثلاثة خطوط أساسية تكون فى مجموعها بنسائه أو هيكله الرئيسى المميز (١) . وكانت هذه الخطوط الأساسية لاقتصادنا المصرى هى : صبغته انزراعية ، وهيمنة القطن على مختلف أوجه النشاط فيه ، وخضوعه لسيطرة الاقتصاد البريطانى . وقد كانت هذه المميزات الثلاث الاساسية فى أشد أحوالها وضوحا واكتمالا فى الفترة ما بين الحربين من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٩ . ثم بدأت تتطور بعد ذلك بسبب قيام الحرب العالمية الثانية وما استتبعه ذلك من تأثير حتمى على مختلف مظاهر الاقتصاد المصرى . ولكن هذا التطور لم يغير كثيرا من الوضع القائم قبل نشوب الحرب ، وظلت هذه الخطوط الرئيسية الثلاثة هى الخطوط المميزة لاقتصادنا المصرى حتى سنة ١٩٥٢ مع تغير طفيف فى النسب .

وغنى عن البيان أن الأبنية الاقتصادية Structures économiques بطيئة التغير بطبيعتها إذ أنها حقائق ثابتة نسبيا تتعلق بالخطوط العريضة والمميزات الرئيسية للاقتصاد فى مجموعه ، بحيث لا يتصور تغيرها تغيرا محسوسا الا فى المدى الطويل ، وبدافع من ظروف هامة أو مجهودات قوية متواصلة لاجراء مثل هذا التغيير .

١ - الصبغة الزراعية :

فقد كانت نسبة المشتغلين بالزراعة تتراوح بين ٥٨٣٪ و ٦٤٪ من مجموع السكان العاملين فى الفترة ما بين الحربين (تعدادى ١٩١٧ و ١٩٣٧) بينما كانت نسبة المشتغلين بالصناعة والبناء تتراوح فى نفس الفترة بين نسب لا تزيد على ١٢٩٪ و ١٤٪ طبقا لتعدادى ١٩١٧ و ١٩٣٧ أيضا .

ويتجلى لنا بوضوح تضخم نسب العمال الزراعيين فى مصر اذا قارناها بمثيلاتها فى البلاد المختلفة الاخرى . ففي بلد زراعى كنيوزيلندا كانت هذه النسبة لا تتعدى ٢٥٢٪ سنة ١٩٣٦ ، بينما هى فى بلد صناعى كإنجلترا

(١) تراجع الدراسة الكاملة لهذا الموضوع بالتفصيل فى كتاب بناء الاقتصاد المصرى والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وإنجلترا المعاصرة ١٩٥٥ .

لا تتعدى ٧١ ٪ فى سنة ١٩٢٨ ولا توجد فى تلك الفترة نسب أعلى من نسب العمال الزراعيين فى مصر، سوى فى بضعة بلاد حظها من انتقدم قليل مثل تركيا سنة ١٩٣٥ (٧٠.٢ ٪) والصين قبل نهضتها الحالية اذ كانت نسبة العمال الزراعيين فيها ٧٠ ٪ سنة ١٩٣١ (١) .

كذلك كانت الزراعة تحتل مركزا ضخما فى صافى الانتاج القومى ، اذ كانت تستأثر بمقدار ٤٩ ٪ من مجموع هذا الانتاج سنة ١٩٣٩ بينما تأتى الصناعة فى أسفل القائمة وكان نصيبها لا يزيد عن ٨ ٪ (٢) .

ولم يتغير الأمر كثيرا بالنسبة لهذه الصبغة الزراعية بعد الحرب العالمية الثانية عنه فى الفترة ما بين الحربين . فرغم أن الظروف الاستثنائية الناتجة عن حرب سنة ١٩٣٩ أرغمت مصر على زيادة سرعة تيار التصنيع بطريقة أكثر قوة ووضوحا عنها فى الفترة التى تلت نشوب الحرب العالمية الاولى ، الا أن هذه الزيادة لم تغير كثيرا فى النسب القائمة بين الزراعة والصناعة فى مصر . فزيادة عدد المشتغلين بالصناعة عقب انتهاء الحرب سنة ١٩٤٥ بمقدار ٢٨٦ ٪ لا تعنى شيئا كبيرا اذا نظرنا للعدد المطلق للمشتغلين بالصناعة الذى كان لا يتجاوز وقتئذ حوالى ٤١٣ر١٢٠ شخصا (٣) .

٢ - هيمنة القطن داخل اقتصادنا الزراعى :

وكان المميز الثانى لاقتصادنا المصرى قبل سنة ١٩٥٢ هو الأهمية البالغة لمحصول القطن داخل اقتصادنا الزراعى سواء من ناحية حجمه بالنسبة لحجم المحصولات والمنتجات الأخرى أو على الأخص من ناحية تأثيره على الحياة الاقتصادية فقد كان القطن وحده يمثل ٣١.٣ ٪ أى الثلث تقريبا من قيمة سائر المحاصيل المصرية مجتمعة فى السنوات من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٣٩ . ولكننا اذا تركنا جانبا المحصولات الغذائية التى لا تؤثر كثيرا فى حياتنا الاقتصادية نظرا لثباتها النسبى واقتصارها على السوق الداخلى تقريبا ، نجد أن القطن كان يشغل فى سنة ١٩٣٩ : ٩٣ ٪ من مجموع الاراضى المزروعة بمحصولات صناعية كقصب السكر والسمسم والكتان ، أى قدر الاراضى المزروعة بكل هذه المحصولات الأخرى مجتمعة ١٣ مرة تقريبا .

وبالنسبة لتجارنتنا الخارجية كان القطن يمثل فى المتوسط ٨٢ ٪ من مجموع صادراتنا طوال الفترة ما بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٩ .

(١) هذه النسب مأخوذة من :

Colin Clark, *The conditions of Economic Progress*, London 1951.

(٢) محسوبة على أساس المعلومات الواردة برسالة الدكتور محمود انيس :

A study of the N. Income of Egypte

(٣) المرجع السابق ص ٨٧٦

ومن الثابت أن قيمة صادرات القطن تؤثر تأثيرا فعالا في مختلف ظواهر الحياة الاقتصادية الأخرى في مصر (١) . وبحساب معدلات الارتباط *Fonction de Corrélation* بين قيمة صادرات القطن من جهة ، وبين مختلف هذه المظاهر من جهة أخرى ، نخرج بأن هناك ارتباطا وثيقا يقطع بتأثير قيمة صادرات القطن على هذه المظاهر المختلفة تأثيرا كبيرا فعالا يصل إلى حد الهيمنة والسيطرة .

فالواردات في مجموعها تتبع بدقة وبدون تأخير كبير (بعد سنة واحدة فقط) ارتفاعات وانخفاضات منحني صادرات القطن . وحساب معدل الارتباط بين صادرات القطن لسنة معينة وجملة الواردات للسنة التي تليها يعطينا معدل ٩٩٦ر٠ الذي يكاد يدل على التبعية المطلقة في الفترة بين سنة ١٩٢٠ و ١٩٣٩ . وكذلك الأمر أيضا بالنسبة للتداول النقدي وأسعار الجملة وإن كان التأثير هنا يتم في نفس السنة . ومعدل الارتباط كذلك مرتفع جدا إذ يصل إلى ٩٢٠ر٠ و ٩٢٢ر٠ بالنسبة لصلة قيمة صادرات القطن بياتين الظاهرتين على التوالي طول فترة ما بين الحربين .

ولم يتغير الوضع بالنسبة لأهمية القطن على الإطلاق بعد الحرب العالمية الثانية (٢) . فإن المساحة المزروعة قطننا تجاوزت بعد انتهاء الحرب متوسط هذه المساحة فيما بين الحربين إذ ارتفعت إلى ١٩٨٠ر٠٠٠ فدان في سنة ١٩٥١ و ١٩٧٠ر٠٠٠ فدان في سنة ١٩٥٢ . بعد أن كان متوسط هذه المساحة ١٦٥٠ر٠٠٠ فدان طوال الفترة ما بين الحربين . كما أن نسبة المساحة المنزرعة قطننا إلى مساحة الزراعات الصناعية الأخرى ارتفعت إلى عشرين ضعفا في سنة ١٩٤٩ بعد أن كانت ١٣ ضعفا فقط . كذلك فإن متوسط نسبة القطن في مجموع الصادرات ظل بالنسبة للسنوات من ١٩٤٦ عقب انتهاء الحرب حتى سنة ١٩٥٢ في نفس مستوى فترة ما بين الحربين تقريبا (٨١٣٪ من مجموع الصادرات) .

٣ - سيطرة الاقتصاد البريطاني :

ويعرف الاستاذ « فرانسوا بيرو » هذه السيطرة الاقتصادية *Domination* لاقتصاد معين على اقتصاد آخر بأنها « تأثير اقتصادي غير متبادل أو في اتجاه واحد » (٣) .

وتنتج هذه السيطرة أساسا من المكان الضخم الذي كانت تحتله بريطانيا

(١) كتاب بناء الاقتصاد المصري ص ٤٢ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٣ وما بعدها .

(٣) في مقالته *Esquisse d'une théorie de l'économie dominante* .

في مجلة *R. de l'Economie Appliquée*, Avril-Septembre 1946.

في صادراتنا اذ كانت تختص طوال فترة ما بين الحربين بمقدار ٣٩٤ ٪ في المتوسط من مجموع هذه الصادرات وكانت انجلترا بذلك هي أكبر عميل لنا في الصادرات والواردات في هذه الفترة .

فاذا لاحظنا أن صادراتنا تكاد تكون كلها قطناً ، وأن القطن له تأثيره الفعال الذي بينا مدى أهميته وقوته على مختلف مظاهر الاقتصاد المصري ، وأخصها مجموعة الواردات والإصدار النقدي وأسعار الجملة ، تبيننا مدى خضوع اقتصادنا لسيطرة ظروف الاقتصاد البريطاني . فالطلب البريطاني لقطننا يؤثر تأثيراً كبيراً في دخلنا القومي وبالتالي في كمية إصدارنا النقدي وكمية ومصادر وارداتنا وأسعارنا الداخلية .

ويزيد من سوء الموقف ان هذه السيطرة ليست متبادلة ، فبينما كان الاقتصاد المصري بأكمله يقع تحت سيطرة الاقتصاد البريطاني ، نجد أن هذا الأخير - الذي يتمتع بالتأكيد بحجم وامكانيات أضخم بكثير - لم يكن يكاد يتأثر بظروفنا الاقتصادية .

وقد انخفض نصيب انجلترا من صادراتنا قليلاً بعد الحرب العالمية الثانية وتأرجحت نسبة انجلترا في هذه الصادرات بين ١٠٧ ٪ من مجموع صادراتنا في سنة ١٩٥٠ و ٢٩٧ ٪ من مجموع الصادرات سنة ١٩٤٨ وكان متوسط هذه النسبة ١٨٢ ٪ في السنوات من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٥١ وهو متوسط لا يزال مرتفعاً وفعالاً كما سنرى . كما أن هذا الانخفاض كان ناتجاً عن بضعة عوامل طارئة وبعيدة تماماً عن أي خطة مقصودة لتغيير بنائنا الاقتصادي وإنما كان ناتجاً أساساً عن ضعف الصناعة البريطانية وهبوط قدرتها على التصدير للخارج بعد الحرب العالمية الثانية .

المبحث الثاني : عيوب البناء الاقتصادي قبل سنة ١٩٥٢

ووسائل علاجه

ولمختلف مظاهر هذا البناء الاقتصادي عيوبها الضخمة الواضحة التي يتعين معها وجوب العمل على تغييره بأكمله حتى تتمتع مصر باقتصاد سليم وتتخلص من المساوئ الكبيرة التي كانت ترتبط بالبناء الاقتصادي قبل سنة ١٩٥٢ .

١ - مساوئ الصبغة الزراعية :

فالصبغة الزراعية لها مساوئ عديدة أهمها ضعف غلة الزراعة بالنسبة لوجه النشاط الاقتصادية الأخرى ، وتدهور الاسعار الزراعية بالنسبة للاسعار

الصناعية فى المدى الطويل ، والتقلبات الشديدة التى تتميز بها الزراعة وتعرضها لنوع من عدم الاستقرار الدائم .

فالزراعة على العكس من الصناعة سرعان ما تقع تحت طائلة قانون الغلة المتناقضة ، بحيث أن زيادة وحدات اضافية من العمل أو الآلات يصل سريعا اذا لم تتسع بقعة الارض المزروعة - الى نقطة يبتدىء فيها تناقص انتاج الوحدة الحدية . ولعل ذلك راجع أساسا الى أهمية الارض والزمن والعوامل الطبيعية الأخرى فى عملية الانتاج الزراعى . والنتيجة العملية لمثل هذا الاختلاف بين الصناعة والزراعة أن الصناعة تستطيع أن تستوعب كمية من العمل ورأس المال أكبر بكثير من الزراعة قبل أن يبتدأ مفعول قانون تناقص الغلة . وبذلك تعود الصناعة بفائدة أكبر من الزراعة وهو ما يسميه كولين كلارك بقانون بتى Petty's Law (١) .

والمتتبع لاحصائيات الدخل القومية يلاحظ الفرق الكبير بين متوسط دخل الفرد فى بلد صناعية ، ومتوسطه فى بلد زراعية ، كما يلاحظ نفس الفرق بين متوسط الدخل فى مختلف مراحل تطور أى اقتصاد معين قبل وبعد تصنيعه (٢) .

كذلك فان مقارنة الاسعار الزراعية بالاسعار الصناعية فى الأمد الطويل يتبين منها أن هناك اتجاها لا يزال قائما حتى الآن ، ومنذ قرن كامل تقريبا ، نحو انخفاض أسعار المواد الأولية - وأغلبها زراعية - بالمقارنة لأسعار المواد المصنوعة (٣) .

يضاف الى ما تقدم أن الزراعة تخضع - بطبيعتها - لتقلبات شديدة متكررة فأى زراعة معينة يمكن أن تعاني من نوعين من التقلبات : تقلبات موسمية ، وتقلبات دورية تسمى بدورة الانتاج Cycle de rendement . والعرض هو العنصر المؤثر Facteur moteur هنا ، إذ أن الزارع لا يستطيع أن يسيطر بطريقة مجدية على عرض المحصول الذى يزرعه لأن كمية المحصول تتحكم فيها ظروف مناخية وطبيعية خارجة عن إرادة المزارعين ، ويبقى الطلب كقاعدة فى هذين النوعين من التقلبات ثابتا نظرا لأن المنتجات الزراعية غالبا ما تكون مواد غذائية طلبها غير مرن . ولكن انعدام مرونة الطلب يساعد تغيرات العرض على انتاج تقلبات عنيفة فى ثمن المحصول وبالتالي فى دخل الزراع .

(١) Conditions of Economic Progress, London 1943, p. 395-6.

(٢) تراجع البيانات الاحصائية المختلفة الواردة فى كتاب بناء الاقتصاد المصرى ص ٧٣ وما بعدها .

(٣) Relative prices of exportations and importations of under developed countries, N.Y. 1949.

وبالنسبة لكل المحصولات الزراعية فى مجموعيا نجد أنه فى حالة هبوط العام للطلب الذى يصاحب الإزمة فى الدورات الاقتصادية العامة ، لا يجدى الزارع أن يزيد فى محصول وينقص فى آخر ، ولا يبقى لديه سوى أن يضاعف مجهوده ليحاول أن يعادل هبوط الثمن بزيادة كمية إنتاجه . ولكن هذه الزيادة فى كمية المحصولات تزيد من العرض وتؤدى بالتالى الى زيادة هبوط الاسعار الزراعية وتدهورها .

فرغم أن الطلب على المواد الزراعية قليل المرونة وقد لا يهبط لذلك كثيرا فى وقت الإزمة ، الا أن الزراعة أقل تسلحا عن الصناعة فى دفاعها ضد هبوط الطلب ولو قليلا . فاذا كان من الممكن انقاص الإنتاج فى الصناعة عند ظهور بوادر نقص الطلب ، فان الزراعة تعاني بطبيعتها من رد فعل عكسى يجنح الى زيادة العرض فى هذه الحالات بدلا من الأقلال منه .

٢ - مساوىء هيمنة القطن :

ويتعرض القطن - كمحصول زراعى - لكل التقلبات والمساوىء التى لاحظناها فى الزراعة عموما . ولكنه يعاني أيضا من تقلبات أخرى قد تكون أشد عنفا ، نظرا لانه فى نفس الوقت ، مادة أولية تستخدم فى الصناعة . اذ يظهر تأثير الدورة الاقتصادية على المواد الأولية الزراعية التى تستخدم فى الصناعة بطريقة أعنف بكثير من تأثيرها على المواد الغذائية أو الزراعية عموما . اذ يضاف الى كافة الاعتبارات التى سبق أن أشرنا إليها فيما يتعلق بالزراعة عموما ، أن طلب القطن لا يتمتع بالثبات الذى يتصف به طلب المواد الزراعية (والغذائية على وجه الخصوص) ، وانما يمكن أن تظهر تغيرات كثيرة فى طلب القطن تبعا لتغيرات الحالة الاقتصادية عموما . ومن المحقق أن أى هبوط فى صناعة النسيج أو أى صناعة أخرى تعتمد على القطن كمادة أولية لا بد وأن يستتبع هبوطا مماثلا فى طلب هذا المحصول .

ويزيد من سوء دلالة هذه الاعتبارات - فى الحالة الخاصة للاقتصاد المصرى - ما رأيناه من أهمية كبرى للقطن فى مختلف مظاهر هذا الاقتصاد بحيث تكاد تقلبات محصول القطن وأسعاره تسيطر على كافة عناصر ومظاهر اقتصادنا المصرى فى مجموعه .

٣ - مساوىء سيطرة الاقتصاد البريطانى :

من أظهر مساوىء هذا الخضوع الاقتصادى أنه ساعد على خلق وتدعيم نظام نقدى *Système monétaire* خاضع هو أيضا للعملة البريطانية (١) .

(١) فى اثبات هذا الخضوع المالى وأسبابه وطرق التخلص منه : كتاب بناء الاقتصاد المصرى المشار اليه .

كما أنه مما لا شك فيه أن هذا الخضوع الاقتصادي - بما فيه من اختلال في توازن القوى - يؤثر على العلاقات السياسية بين البلدين دافعا إياها في نفس اتجاه العلاقات الاقتصادية . فالبلد الخاضع اقتصاديا لا يتأخر كثيرا - في أغلب الأحيان - عن التردى في الخضوع السياسي .

أما في حدود الميدان الاقتصادي البحث فإن لسيطرة اقتصاد دولة على اقتصاد دولة أخرى نتائج إرادية ونتائج غير إرادية سيئة للغاية (١) .

فمن ناحية النتائج الإرادية نجد أن الدولة المسيطرة تستطيع أن تحصل في علاقاتها التجارية مع الدولة الخاضعة ، على منفعة أزيد مما تقتضيه طبيعة التبادل ، سواء كان ذلك مباشرة عند تحديد الأثمان ، أو بطريق غير مباشر عند تحديد الأطار الذي تتم فيه ظروف التبادل كتحديد سعر الصرف والنظام الجمركي بين البلدين .

أما النتائج غير الإرادية ، فإنها - في حالة مصر على الأخص - أهم بكثير من النتائج الإرادية للسيطرة الاقتصادية . فالكميات الإجمالية في الاقتصاد المسيطر لها حريتها الطبيعية في الحركة والتغير ، بينما لا تستطيع هذه الكميات - سواء كانت استثمارات أو ادخارا أو استهلاكاً أو غير ذلك - في الاقتصاد الخاضع ، سوى التطبع والتشكل تبعاً لما تمليه عليها تأثيرات الاقتصاد المسيطر . وينتج من هذا أن حجم الاستهلاك أو الاستثمارات الإجمالية في الاقتصاد المسيطر ، يعتبر عاملاً حاسماً في تقرير حجم الاستثمار والاستهلاك في الاقتصاد الخاضع . وينتقل هذا التأثير من الاقتصاد المسيطر للاقتصاد الخاضع بواسطة طريقين أساسيين : الأول هو كمية الاستثمارات الخارجية التي يوظفها الاقتصاد المسيطر في مشروعات الاقتصاد الخاضع ، والثاني هو كمية الواردات التي يشتريها الأول من الثاني .

ومساوئ هذا الوضع بالنسبة للاقتصاد الخاضع لا تحتاج لبيان . فالخضوع هنا يفرض على البلد الخاضع كل تقلبات الاقتصاد المسيطر ارتفاعاً وهبوطاً ، سواء كانت هذه التقلبات ناتجة عن الدورة الاقتصادية العامة أو كانت خاصة بطبيعة الاقتصاد المسيطر وحده . ويزيد من هذه المساوئ في حالتنا الخاصة ، أن طبيعة النشاط الاقتصادي في مصر تختلف اختلافاً بيناً عن طبيعته في إنجلترا . وبذلك يضيف الخضوع الاقتصادي بالنسبة لمصر إلى المساوئ الخاصة لاقتصادنا الزراعي الشديد التخصص :

(١) فرانسوا بيرو في مقالته :

- ١ - التقلبات الشديدة للدورة الاقتصادية في بلد صناعي للغاية كانجلترا.
- ٢ - المضاعب الخاصة التي يواجهها الاقتصاد البريطاني خصوصا وأنه يعاني منذ مبدأ هذا القرن أزمة بنائية de structure عنيقة طويلة المدى (١).

القسم الثاني : تطور بناء الاقتصاد المصري

وقد اتجه الرأي منذ بدء العهد الجديد في منتصف سنة ١٩٥٢ الى تنمية اقتصادنا المصري وتصنيعه والتخلص بالتالي من كافة العيوب البنائية التي كانت تضعف من اقتصادنا وتعرضه لكل المساويء التي أشرنا إليها .

ويقع تاريخ صدور الدستور الجديد في ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ فاصلا بين فترتين متميزتين في كفاح مصر نحو تنمية اقتصادها وتحريره من السيطرة الأجنبية .

فقد نشط العمل في كافة أفرع النشاط الاقتصادي قبل صدور الدستور الجديد لتحقيق هذا الهدف الأساسي ، وأنشئ لهذا الغرض على الأخص مجلسا الانتاج والخدمات ، ودأبت الحكومة على تشجيع التنمية الاقتصادية في كافة الميادين ، ولكن الدستور الجديد جعل من هذه التنمية الاقتصادية هدفا دستوريا أساسيا ، وعنى برسم الطريق الأمثل لهذه التنمية بوضع خطط اقتصادية مرسومة ، فأرسي بذلك الأساس العلمي السليم الذي نعتقد انه سيكون نقطة البدء في تنمية اقتصادية سليمة شاملة وفي نهضة كاملة وتحرر أكمل لاقتصادنا المصري .

أولا - الفترة السابقة على صدور الدستور الجديد :

ومنذ قيام العهد الجديد والحكومة تعلن في شتى المناسبات أن تنمية الاقتصاد المصري وتحريره من أهم المهام التي تأخذها على عاتقها . كذلك سنت الحكومة مختلف القوانين لتشجيع هذه التنمية مثل قانون الشركات الجديد رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وقانون استثمار رأس المال الاجنبي رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ وقانون السماح المؤقت وتعديل قانون المناجم والمهاجر . . الخ

كما اشتركت بطريق مباشر أو غير مباشر في انشاء وتدعيم كثير من الشركات والمنشآت الاقتصادية الهامة .

وكان من أهم الخطوات التي اتخذت فى هذا الشأن أيضا انشاء مجلسى الانتاج والخدمات ، فأنشئ مجلس الانتاج بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٥٢ . ويبين من المادة الثانية « المعدلة » من هذا المرسوم بقانون أن أغراض مجلس الانتاج كانت تشمل على الاخص :

بحث المشروعات الاقتصادية التى يكون من شأنها تنمية الانتاج القومى فى النواحي الزراعية والصناعية والتجارية ، وما يتعلق بها من مشروعات الرى واستصلاح الاراضى البور والاراضى الصحراوية وتنويع المحصولات وتحسين وسائل الزراعة وتنمية الانتاج الحيوانى . ومشروعات توليد القوى الكهربائية وانشاء الطرق وتحسين وسائل النقل الاخرى ، والبحث عن البترول وغيره من المعادن . وتشجيع الصناعات القائمة وانشاء صناعات جديدة وتقوية حركة التصنيع بما يجعل الصناعة موردا رئيسيا للبلاد . وتنظيم الاسواق الداخلية والبحث عن أسواق خارجية للصادرات ، والنظر فى تدبير الوسائل اللازمة لتمويل هذه المشروعات وسبل الاستعانة بالمصارف الدولية والاجنبية والانتفاع برؤوس الاموال المصرية والاجنبية ، وبحث نظام الضرائب والرسوم الجمركية بما يساير نبضة الانتاج واقتراح ما يلزم من التشريعات لتحقيق هذه الاغراض .

أما مجلس الخدمات فقد أنشئ بمقتضى القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ الذى يتبين منه أن أغراض هذا المجلس هى :

أولا : بحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة وال عمران والشئون الاجتماعية مع مراعاة التنسيق بينها وربطها بما يحقق التماسك الاجتماعى وبما يتفق والسياسة العليا للدولة .

ثانيا : تقويم الخدمات العامة فى الدولة والمعاونة على الوصول بها الى الحد الاعلى من الكفاية والنجاح عن طريق رفع مستوى الاعداد الفنى والتنظيم والتوجيه والارشاد وضمان تجاوب الشعب ومشاركته فى النشاط الاجتماعى .

ثالثا : متابعة المشروعات المختلفة ، بتلقى تقارير الدولة وبتكليف لجان وأشخاص بدراسات وبحوث معينة .

رابعا : بحث نشاط الهيئات الاهلية المشغلة بالمسائل المتصلة بعمل المجلس بقصد تنسيق جهودها واتمام الافادة منها .

ويبين من ميزانيات مشروعات الانتاج أن تقدير تكاليف الاعمال المختلفة الواردة بهذه الميزانيات يبلغ ١٩٥٤ مليون جنيه اعتمد منها فى ميزانية سنة ٥٣ - ١٩٥٤ مبلغ ٢٥٤ مليون جنيه وفى ميزانية ٥٤ - ١٩٥٥ مبلغ ٤١٣ مليون جنيه ، كما فتحت فى ميزانية ١٩٥٥ - ١٩٥٦ اعتمادات مقدارها ٥٤٣ مليون

جنه فيكون مجموع الاعتمادات المفتوحة في ميزانيات هذه السنوات الثلاث ١٢٠٩ مليون جنيه .

وتشتمل هذه المشروعات على مشروعات للرى والصرف والخزانات والملاحة والتوسع الزراعى وتعزيز الانتاج الزراعى والحيوانى والمواصلات ومشروعات تتعلق بمعمل التكرير والتعدين والسد العالى ومصنع السماد والتنمية والتعمير بمديرتى البحيرة والفيوم ومشروعات أخرى تتولاها هيئات مستقلة .

وقد كانت نتيجة هذه الجهود المختلفة وانعكاساتها على بنائنا الاقتصادى محسوسة ظاهرة ، رغم أن تغير الأبنية الاقتصادية وتطورها هو بطبيعته تطور بطى يحتاج أحيانا لعشرات السنين حتى يمكن أن يوتى نتيجة ملحوظة . إذ أن البناء الاقتصادى لا يتعلق بظاهرة واحدة أو ببضع ظواهر بعينها فى داخل اقتصاد معين ، وإنما يشمل الأسس الرئيسية والهيكل العام للاقتصاد القومى فى مجموعه .

وهكذا بعد أربع سنين فقط نستطيع أن نتبين تحولا ملحوظا بل وفى بعض الأحيان تحولا كاملا فى الخطوط الرئيسية المعيبة الثلاثة التى سبق أن أشرنا إليها كهيكل لاقتصادنا المصرى والتى سبق أن بينا مساوئها وعيوبها بالتفصيل .

١ - التنمية الصناعية وتأثيرها على الصبغة الزراعية وهيمنة القطن :

فبالنسبة للتنمية الصناعية نجد كل هذه الجهود التى نوهنا عنها والتى تهدف أساسا الى تصنيع اقتصادنا تصنيعا سريعا . وتظهر بوادر النتائج الهامة المشجعة لهذه الجهود فى احصائيات الانتاج الصناعى والمعدنى فى مصر ، فإذا قارنا بين السنوات ١٩٥١ و ١٩٥٥ وجدنا أن انتاج غزل القطن قد ارتفع من ٥٢٨ الى ٧٣١ ألف طن أى بزيادة قدرها ٣٨ ٪ تقريبا كما ارتفع انتاج المنسوجات من ٢١٠ الى ٢٤٥٧ مليون متر مربع والاسمنت من ١١٢٩٨ الى ١٣٧١١ ألف طن وورق الكرتون من ٢٠٢ الى ٢٨٩٩ والسكر من ٢١٨ الى ٢٨٧ والبنزين من ١٩٢ الى ٢٥٩ والكيروسين من ٢١٠ الى ٢٧٥ والفوسفات من ٥١٤٧ الى ٧٤٦٧ والمنجنيز من ١٥٥٤ الى ٢١٥٥ ألف طن أيضا .

ولا شك أن هذا مما يزيد فى دخلنا القومى ويرفع من مستوى المعيشة بين الأهلىن ، وهو الهدف الرئيسى الذى يرمى إليه أى برنامج للتنمية الاقتصادية . كما أنه مما لا شك فيه أن نمو القطاع الصناعى يكمل القطاع الزراعى ويقلل من مساوئه التى بينها فيما سبق . كما أن ازدياد الانتاج الصناعى والمعدنى يقلل أيضا من هيمنة محصول القطن على المظاهر المختلفة لاقتصادنا القومى وهى الهيمنة التى بينا ضررها بما فيه الكفاية .

وهكذا نجد أن الدخل القومى من الصناعات التحويلية قد ارتفع من ٦٩٢٠٠٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٥١ الى ٧٣٦٤٩٠٠٠ فى سنة ١٩٥٣ ثم الى ٩٠٤٧٣٠٠٠ فى سنة ١٩٥٤ أى بزيادة تبلغ حوالى ٢٢٨ ٪ تقريبا فى مدى ثلاث سنوات ، رغم أن سنة ١٩٥١ كانت تمثل قمة الرواج فى الدورة الاقتصادية العامة Cycle économique général ، وإن السنوات التى أعقبتها كانت سنوات هبوط عام فى العالم بأسره نتيجة لهذه الدورة الاقتصادية . كذلك ارتفع الدخل القومى من المناجم والمحاجر من ٢٥٢٣٠٠٠ فى سنة ١٩٥١ الى ٧١٧٦٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٥٤ أى بزيادة تصل الى حوالى ٢٠٠ ٪ كما ارتفع دخلنا من الغاز والكهرباء من ٢١٧٤٠٠٠ فى سنة ١٩٥١ الى ٧٢١٠٠٠ فى سنة ١٩٥٤ أى بزيادة تصل هنا الى أكثر من ١٠٠ ٪ .

هذا بينما لم يتعد الدخل القومى من الزراعة ٣١٠١٥٣٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٥٤ بعد أن كان ٣٤٧٠٠٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٥١ . وهذا الانخفاض البسيط راجع طبعاً الى ظروف الدورة الاقتصادية العالمية ولكنه بالمقارنة بتطور الدخل القومى من الصناعة التحويلية والمناجم والمحاجر والغاز والكهرباء يعطينا فكرة واضحة ومشجعة عن تقدم وتطور هذه الافرع العامة من نشاطاتنا الاقتصادية .

٢ - تراجع السيطرة الاقتصادية البريطانية :

وهنا نجد تراجعا كاملاً لهذه السيطرة البغيضة التى ظلت جاثمة على اقتصادنا المصرى لأكثر من نصف قرن .

وإذا كان التأثير الاقتصادى ينتقل على معبرين رئيسيين هما التجارة الخارجية وتحركات رؤوس الأموال ، فإننا نجد أن التجارة الخارجية لم تعد فى تلك الفترة معتمدة تماماً على السوق البريطانى كما كان الأمر من قبل .

ففيما يتعلق بالواردات نجد أن نصيب إنجلترا فى هذه الواردات قد نقص كثيراً منذ سنة ١٩٥١ فبعد أن كان نصيب إنجلترا فى وارداتنا ١٤٩ ٪ فى سنة ١٩٥١ تناقصت هذه النسبة الى ١٣ ٪ سنة ١٩٥٢ ثم ٩٧ ٪ - سنة ١٩٥٣ . وإذا كانت هذه النسبة قد ارتفعت قليلاً الى ١٢٧ ٪ سنة ١٩٥٤ ، ١٢٨ ٪ سنة ١٩٥٥ ، إلا أنها ظلت منخفضة عن مستوى سنة ١٩٥١ ، سنة ١٩٥٢ . وعلى أية حال فإن هذه النسب لا تقارن بما كانت عليه الحال فيما بين الحربين من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٩ إذ كان متوسط نسبة نصيب إنجلترا فى وارداتنا ٢٥٣ ٪ طوال هذه الفترة .

أما بالنسبة للصادرات فالتطور أكبر وأسرع فبعد أن كان نصيب إنجلترا فى صادراتنا يصل الى ١٩٢ ٪ من مجموع هذه الصادرات سنة ١٩٥١ نجد أن

هذه النسبة قد انخفضت الى ٤٤ ٪ سنة ١٩٥٢ وهو انخفاض هائل كما نرى . وبعد ارتفاع بسيط فى سنتى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ (١٠٨ ٪ ، ١٠٤ ٪ على التوالى) نجد أن هذه النسبة تعود الى ٧٥ ٪ فى سنة ١٩٥٥ .

وبذلك لم تعد مصر تعتمد على انجلترا فى تصريف صادراتها أو الحصول على وارداتها . والمتأمل لجداول احصائيات التجارة الخارجية مع البلاد المختلفة يجد أن هذه التجارة الخارجية قد أصبحت أحسن وأعدل توزيعاً عن ذى قبل ، بحيث لم يعد هناك بلد واحد أو اثنان يستأثران بالاهمية الكبرى فى هذه العلاقات التجارية ، بالطريقة المعيبة التى كانت سائدة فيما قبل والتى كانت تؤدى الى الانتقاص من سيادتنا الاقتصادية باعتماد تجارتنا الخارجية على بلد واحد فقط .

ولكن هذه الصلة التجارية مع انجلترا انخفضت أكثر وأكثر الى حد الانقطاع نظراً لظروف الحرب وقطع العلاقات مع انجلترا ، كما أن السبيل انقطع تماماً على سيطرة رأس المال البريطانى والاجنبى عموماً بصدر القوانين الاقتصادية فى الفترة التالية لصدر الدستور الجديد والتى سنستعرضها فيما يلى .

ثانياً : الفترة اللاحقة على صدور الدستور الجديد ؟

وبصدور الدستور الجديد أصبحت تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة أهدافاً دستورية نصت عليها المادة السابعة من الدستور كما بينت الطريق العلمى المؤدى لها أذ قضت بأن « ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة » .

وكانت الحاجة قد دعت الى تنسيق الجهود التى تبذل للنهوض والتنمية الاقتصادية وارسائها على أساس علمى سليم ، فصدر القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ فى ٩ مارس سنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومى فكان خير مقدمة لما نص عليه الدستور من سياسة اقتصادية ايجابية فعالة (١) .

وقد أكد ما جاء بهذا القانون قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى الذى نص فى مادته الاولى على أن « توضع خطة قومية شاملة طويلة الاجل للنهوض الاقتصادى والاجتماعى للدولة، وتتضمن أهدافاً رئيسية تبعاً لها جميع الجهود القومية العامة والخاصة وتنفذ هذه الخطة على مراحل محددة المدة يبين فى كل منها معدل التنمية المطلوب ووسائل تحقيقه » .

(١) انظر مقالنا فى « السياسة الاقتصادية الإيجابية فى دستور الشعب » جريدة الاخبار فى ١٩٥٦/٢/١ .

ومن أهم الخطوات الايجابية التي خطتها مصر فى هذا الصدد انشاء « المؤسسة الاقتصادية » بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ . فهذه المؤسسة التى يتكون رأس مالها من : أنصبة الحكومة فى رؤوس أموال شركات المساهمة ورؤوس أموال المؤسسات العامة التى يكون من أغراضها مباشرة النشاط التجارى أو الصناعى أو الزراعى أو العقارى والتى يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية ، تهدف الى عدة أغراض عامة :

١ - تنمية الاقتصاد القومى عن طريق النشاط التجارى والصناعى والزراعى والمالى .

٢ - وضع سياسة استثمار أموال المؤسسة وتوجيهها .

٣ - القيام نيابة عن الحكومة بالتوجيه والاشراف على المؤسسات العامة الأخرى التى يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية وذلك بما يحقق مصلحة الاقتصاد القومى ، ووضع البرامج الكفيلة بتنظيم مشاركة الحكومة والهيئات العامة والخاصة فى هذا النشاط .

وذلك عن طريق :

١ - انشاء شركات أو منشآت تجارية أو مالية أو صناعية أو زراعية أو عقارية .

٢ - زيادة أو انقاص أموالها المستثمرة فى المشروعات التى ساهم فيها وذلك بغير أخلال بالحقوق والضمانات المكتسبة بمقتضى القوانين .

٣ - تملك أسهم وسندات الشركات عن طريق شرائها أو الاكتتاب فيها .

٤ - عقد قروض مع الحكومة أو البنوك أو الحكومات أو الهيئات الأجنبية والمؤسسات الدولية وأصدار سندات فى مصر أو فى الخارج للحصول على الأموال اللازمة لأعمالها .

ولا شك أن هذه المؤسسة تعتبر أداة قوية فعالة تستطيع أن تقوم بدور كبير فى سبيل تحقيق الهدف الاقتصادى الذى تنجه إليه الآن كل الجهود . خصوصا وأن مثل هذا النظام قد أثبتت التجربة صلاحيته وحقق نجاحا ضخما فى الهند ، وفى إيطاليا منذ سنة ١٩٣١ ، حيث نجحت مؤسسة الإنهاض الاقتصادى I.R.I. على الأخص ، فى اجتذاب كميات ضخمة من رؤوس الأموال التى وثقت فى ثبات الأوراق المالية التى تصدرها ، والتى وجهتها نحو برامج التنمية الاقتصادية فأتت بأحسن النتائج .

واذا كانت هذه هى الخطوات التى اتخذت فى سبيل التنمية الاقتصادية فان عدة قوانين أخرى صدرت لتضع حدا لسيطرة رأس المال الاجنبى ، وتقتلع من جذوره هذا السرطان الذى كان متغلغلا ومسيطرًا فى أهم وأدق مراكز اقتصادنا المصرى . فصدرت قرارات رئيس الجمهورية بالقوانين رقم ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ الخاصة بتمصير البنوك وهيئات التأمين وأعمال الوكالة التجارية، وقصرها على المصريين . فهذه الأنواع الثلاثة من النشاط الاقتصادى هى عصب الحياة الاقتصادية الحديثة ، وسيطرة رأس المال الاجنبى عليها أو حتى مجرد تدخله فيها ، يعطى نقطة ارتكاز أساسية للنفوذ الاجنبى ، ويترك الباب مفتوحا للسيطرة المالية والاقتصادية الاجنبية التى عانىنا منها طويلا .

ولكن هذا لا يعنى أن الباب قد قفل فى وجه رأس المال الاجنبى الذى لا يبغي سيطرة ولا نفوذاً ، وانما يقبل ليشاركنا فى برامج التنمية أو للاستفادة من كسب عادل مشروع ، فان قانون استثمار رأس المال الاجنبى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ لا يزال قائماً بما فيه من تسهيل وتيسير على رأس المال الاجنبى وتشجيع له للمساهمة فى نهضتنا الاقتصادية الحاضرة . وان فى قيام هذا القانون لا يُلغ دليل على أن كل ما نبتغيه هو تأمين المراكز الأساسية لاقتصادنا القومى وقطع السبيل على سيطرة رأس المال الاجنبى ، وان رحبنا بكل مشاركة أو استفادة مشروعة عادلة .



واننا بعد كل هذه الخطوات الجادة الموفقة لنأمل فى مستقبل باهر باسم لاقتصادنا القومى الذى عرف اتجاهه الصحيح ووضع له الاساس العلمى الواضح .
وانا لوائقون من أن هذه النهضة المباركة ستأتى أكملها فى أقرب وقت وعلى أحسن سبيل .

دكتور جاد لبيب

مشكلتنا اللحم والعلف (١)

يكفى أن نعلم أن الدخل الأهلى من الانتاج الحيوانى وحده بلغ فى عام ١٩٥٦ نحو ٧٩ مليون جنيه وذلك عدا الدواجن ومنتجاتها التى بلغت قيمتها ١٤ مليون جنيه بينما كان الدخل الأهلى من الزراعة ٣٠٣ ملايين من الجنيهات .

ومعنى ذلك أن الانتاج الحيوانى يمثل نحو ١٨٧ فى المائة من مجموع الدخل الأهلى الزراعى ، بل انه يمثل أكثر من ٦٠ فى المائة من قيمة الدخل الزراعى الناتج من محصول القطن ذاته . هذا ولم يتضمن التقدير السابق ما يمكن أن تفيده البلاد من المواشى وغير ذلك مثل العمل الذى تؤديه للفلاح والسماد البلدى اللازم لحفظ خصوبة الارض وزيادة غلتها من المحاصيل وكذا الدخل الناتج من صناعة الالبان ومنتجاتها ومخلفات الذبح وغير ذلك .

وفيما يلى آخر احصاء يمثل الدخل الأهلى الزراعى عام ١٩٥٦ .

موارد الدخل :

الحاصلات الزراعية	٣٠٣	مليون جنيه
الخضروات	١٦	مليون جنيه
الفاكهة	١٦	مليون جنيه
الجملة	٣٣٥	مليون جنيه
المنتجات الحيوانية :		
المواشى المذبوحة	٤٥	مليون جنيه
الالبان ومنتجاتها والصوف	٣٤	مليون جنيه
الجملة	٧٩	مليون جنيه
الدواجن ومنتجاتها	١٤	مليون جنيه
المجموع الكلى	٤٢٨	مليون جنيه

مما تقدم يظهر بوضوح أهمية الانتاج الحيوانى ومركزه بين عناصر الانتاج العام ، هذا بالإضافة الى أن للمنتجات الحيوانية أثرها البالغ فى غذاء الانسان لانها تمدّه بعناصر أساسية لا غنى عنها فى تكوين الجسم السليم . ونقص هذه العناصر يعد من أهم أسباب انتشار أمراض سوء التغذية بينما يؤثر توفرها تأثيرا شديدا فى نمو الجسم نموا طبيعيا وفى المحافظة على قواه العقلية وزيادة الكفاءة الانتاجية عند أفراد الشعب .

حتى أن استهلاك المنتجات الحيوانية أصبح هو المقياس لمدى ما بلغته أى أمة من رقى فى فهمها الغذائى ووعيتها الصحى .

(١) عن غرفة صناعة الاعلاف المصرية .

وليس من شك في أن مصر تشكو نقصا كبيرا في الاغذية المستمدة من مصادر حيوانية ، الامر الذي دعانا لان نستورد في عام ١٩٥٦ وحده من المواشى واللحوم المثلجة والمحفظة بما قيمته ١٧٤٢ر٨٠٠ جنيه ربما كان أغلبها بالعمله الصعبة التي نحن في أشد الحاجة اليها فيما هو أجدى على البلاد . وانها والله لظاهرة شاذة تتعارض مع وضع بلادنا الزراعى لاننا نستطيع لو نحن آمننا بأهمية الانتاج الحيوانى ورعيناه أن نعوض هذا الذى ينقصنا .

والجدول التالى يبين مدى الفرق الواضح بين نصيب الفرد فى مصر وفى غيرها من الدول من المنتجات الحيوانية :

الدولة	متوسط نصيب الفرد بالكيلو جرام سنويا من :		
	اللحوم	الالبان ومنتجاتها	البيض
مصر	٠٧	٠٥٥	٠١
بريطانيا	٥٠	٢١٢	١١
الدانيمرك	٦٥	٢٢١	٠٩
الولايات المتحدة	٧٤	٢٨٩	٢١

من كل ما تقدم يظهر بوضوح أن مصر فى ميسس الحاجة الى العناية بشروتها الحيوانية لتوفير اللحم واللبن وسائر المنتجات الاخرى لافراد الشعب . ولعل سبب النقص فى الانتاج الحيوانى بمصر يرجع الى عاملين رئيسيين هما على التوالى :

- ١ - نقص عدد الحيوانات وضعف الانتاج فى الحيوانات الاهلية .
 - ٢ - عدم وفرة الاعلاف ذات القيمة الغذائية المتزنة مما جعل المربين يحجمون عن التربية لتحملهم تكاليف باهظة وعدم حصولهم على ربح مجز .
- ومن الحقائق الثابتة انه لا يمكن زيادة حمولة الارض فى مصر من المواشى بالنسبة المطلوبة وبالتالى لا يمكن حاليا تربية المواشى بنسبة كبيرة لضيق الرقعة الزراعية ولعدم وجود مراعى طبيعية بالبلاد . وإلى أن تمهد السبل لايجاد تلك المراعى يمكن أن يقال أن الحل السليم لهذه المشكلة ينحصر فى شقين :
- الاول - تحسين الصفات الانتاجية الوراثية للحيوانات الزراعية بايجاد هجين من الماشية تعطى كمية أكبر من اللحم واللبن فى أقصر وقت وبكمية غذاء أقل .

وهذا بطبيعته قد يستغرق وقتا طويلا وجهدا كبيرا وخاصة بين حيوانات كحيوانات مصر التى أهمل شأنها قرونا طويلة ولكن ذلك يجب ألا يدعونا الى اليأس مهما تحملنا فى سبيله من جهد أو مال .

الثانى - وهو الأهم والأقرب - أن نبدأ بتحسين ظروف البيئة للحيوانات المصرية وفى مقدمتها تصحيح التغذية لأنها تعتبر الخطوة الاولى لاطهار الصفات الانتاجية الوراثية للحيوانات .

نظم التغذية فى مصر

من المعروف أن صحة الحيوانات فى بلادنا تتحسن كثيرا فى موسم البرسيم فيزداد الادرار فى مواشى اللبن ويسرع نمو المواشى كما يزداد وزن مواشى التسمين وقوة مواشى العمل . ويرجع السبب فى ذلك الى أن البرسيم يعتبر من مواد العلف المواشى بل وفى أثنائها طبقا لأصول التغذية العلمية الصحيحة الى عليفة غنية متزنة الى جانب ما يعطى لها من المواد المائلة كالدريس والتبن وغيرها .

غير أن موسم البرسيم فى مصر لا يطول أكثر من بضعة شهور تحتاج بعدها المواشى بل وفى أثنائها طبقا لأصول التغذية العلمية الصحيحة الى عليفة غنية متزنة الى جانب ما يعطى لها من المواد المائلة كالدريس والتبن وغيرها .

وكان الفلاح المصرى فيما مضى قد اعتاد أن يغذى حيواناته خلال تلك الفترة على الحبوب كالقول والشعير والذرة ، ولكن نظرا لارتفاع أسعار هذه الحبوب ، ولعدم المام الفلاح بالكثير من أصول التربية أخذ يقلل من كمية ما يقدمه للحيوان منها شيئا فشيئا الأمر الذى أثر على انتاج الحيوان من لحم ولبن بل وعلى صحته .

وجاءت بعد ذلك فترة التفت فيها البعض الى مخلفات بعض الصناعات كالردة ورجيع الكون ومخلفات صناعة النشا وكسب بذرة القطن الذى بدأ استعماله أول ما بدأ لدى بعض الهيئات العلمية والحكومية فى الوقت الذى كان الناس يستخدمونه فى الوقود والتسميد وغير ذلك .

وحينما ظهر أثر الكسب فى التغذية انتشر استخدامه بين الفلاحين حتى أصبحت مصر تستهلك كل انتاجها منه وهو يتراوح بين ٣٥٠ و ٤٥٠ ألف طن سنويا . فعمدت الحكومة الى منع تصديره للخارج كما وضعت قواعد لتنظيم تداوله وتوزيعه على المربين ، وحظرت استخدامه لغير علف الحيوان .

وفعلت الحكومة مثل ذلك بالنسبة للردة ورجيع الكون . وهكذا أخذ المصريون يتعودون مع مرور الايام على استخدام المخلفات فى تغذية حيواناتهم . الا أنهم كانوا وما يزالون بحاجة الى الخبرة والدراية الفنية لتركيب الأعلاف الصناعية تركيبا صحيحا وذلك بالإضافة الى أن كميات الكسب المنتجة محليا لم تكن بكافية لسد احتياجات المربين .

وفيما يلي عدد المواشى فى مصر طبقا لاحصاء عام ١٩٥٥ :

كبيرة	متوسطة	صغيرة	الجملة
٦٧٦٠٦٣٣	٢٧٥١٨١	٢١٠٢٩٤	١٠٨٠٢٦٦٢٢
٧٩١١٥١	٢٠٥٩٦١	٢٢٥٩٠٨	١٠٢٠٢٢٢٢

المجموع ٢٨٠٢٦٨٥

فاذا فرضنا أن نصف هذا العدد فقط مواشى تربية « أى تسمين ولبن » وهى التى ستتغذى على العلائق المركزة وان النصف الآخر مواشى عمل قد لا تحتاج الى هذه العلائق . فان ذلك يعنى أن عدد المواشى التى يلزم تغذيتها ١٣٤٢٥٠٠ رأس .

ولما كانت فترة التغذية على العليقة الجافة تقرب من ٧ أشهر فى السنة تحتاج الرأس الواحدة فيها « بمعدل ٤ كيلوجرامات على الأقل يوميا » إلى $4 \times 210 = 840$ كيلوجراما فى السنة وبهذا تصبح حاجة البلاد من العلائق المركزة اللازمة لمواشى التربية سنويا $840 \times 1342500 = 11277000$ طن سنويا . وهو ما أيدته فى تقريرها هيئة النقطة الرابعة الذى نشر أخيرا فى الشرق الأوسط من أن حاجة مصر من العليقة المركزة لا يقل عن $\frac{1}{4}$ مليون طن فى السنة . وهو ما ينطق بأن كميات الكسب الناتجة جميعها لا تكفى حاجة الاستهلاك المحلى بل ولا حتى نصفه . الامر الذى دعا المسئولين فيما مضى الى فرض قيود شديدة على حاجة المربين منه حتى انه لم يكن يصرف الا لمن لديه ١٥ رأسا من الماشية على الأقل . أما صغار المربين والمزارعين فلم يكونوا يستطيعون الحصول عليه الا من السوق السوداء وبأسعار كانت تصل فى بعض الاحيان الى ١٨ جنيها للطن الواحد . بينما سعره الرسمي ٧ جنيها فقط .

ونظراً لما لابس موضوع تداول الكسب من صعاب جمّة واسراف البعض فى استعماله رغم عدم كفاية المنتج منه على النحو الذى أسلفناه فقد اتجهت نية حكومة الثورة الى تصنيع جميع كميات الكسب وانتاج أعلاف ذات قيمة غذائية متزنة بتكاليف مناسبة وذلك رغبة منها فى تحسين الانتاج الحيوانى ورفع مستواه وسد هذا النقص فى العلائق وبهذا يمكن توفيرها بكميات تفى بتغذية الحيوان لكل راعب فيها من المربين صغيرا كان أو كبيرا . وتحقيقاً لهذه الاغراض وبعد دراسات وأبحاث استمرت عدة شهور صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ الذى نشر فى الوقائع المصرية بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ « عدد ٥ مكرر » بشأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته كما صدر القرار الوزارى رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ من السيد وزير التموين وهو منشور بالوقائع المصرية العدد ١٢ مكرر ب فى ٩ فبراير سنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم تداول علف الحيوان المصنوع . وهما يتضمنان مواصفات مواد العلف الاولى وتحريم عرضها للبيع كمواد خام

وفرض عقوبات شديدة على من يخالف أحكامها أو أحكام القرارات التموينية الأخرى الخاصة بالأسعار والتخزين وغير ذلك .

كما أصدر السيد وزير الزراعة أيضا عدة قرارات وزارية خاصة بمواصفات العلف المصنع وتعبئته وطرق أخذ العينات منه دوريا لتحليلها . الخ .

حدث كل ذلك بعد أن نجحت التجارب التي قام بها الفنيون في الجامعات والحكومة والتي تبنت منها أن التغذية على الكسب وحده ضارة ولا بد من استعمال علائق متزنة وعلى أساس علمي صحيح . الأمر الذي حدا بالكثيرين إلى إنشاء مصانع لعلف الحيوان زاد عددها على المائة وخمسين مصنعا منتشرة في أنحاء البلاد على الوجه الآتي :

القاهرة	٢٤	مصنعا	الشرقية	٦	مصنعا
الجيزة	١٢	مصنعا	الدقهلية	١٤	مصنعا
القليوبية	٦	مصانع	الفيوم	٢	مصنع
الاسكندرية	٢٢	مصنعا	سوهاج	٢١	مصنعا
البحيرة	٣	مصانع	المنيا	١	مصنع
الغربية	١٦	مصنعا	أسيوط	٨	مصانع

وبعد أن ظهر من معاينتها إمكان القيام بتصنيع جميع إمكانات الكسب المنتجة محليا طبقا للشروط التي وضعها الفنيون في وزارات الزراعة والتموين والصناعة الذين أعطيت لهم صفة الضبطية القضائية للتأكد من تنفيذ ذلك .

ووضع للعلف الموحد الذي كلفت المصانع القيام بإنتاجه ليتمكن البدء به للانتقال بالمرتين من مرحلة التغذية بالكسب الخالص إليه كعليقة متزنة - وضع لهذا العلف سعر موحد روعي فيه أن يكون في متناول الجميع وأن لا يتعدى ربح المصنع فيه بعد التكلفة ٢٥ قرشا للطن .

فجعل سعر الطن من العلف الناعم ١٠ر٤٠٠ للجملة و ١١ر٨٠٠ للتجزئة .

وجعل سعر الطن من العلف المضغوط ١٠ر٩٠٠ للجملة و ١٢ر٤٠٠ للتجزئة .

وقد أقبلت الحيوانات المصرية على اختلاف الغرض من تربيتها سواء كانت للبلن أو للتسمين أو للعمل على هذا العلف اقبالا لم يكن منتظرا سواء لدى كبار المربين أو صغارهم أو لدى الهيئات الحكومية والعلمية ، وليس أدل على ذلك من شهادة المشرفين على الإنتاج الحيواني في كليات الزراعة بالجامعات وفي الإصلاح الزراعي والمزارع الحكومية ومستوردي الماشية وكبار المربين وعلى رأسهم السيد/أمراة الله بليغ رئيس لجنة الزراعة بمجلس الأمة خاصة وأن هذا العلف يدخل الكسب في تركيبه بنسبة ٦٥ ٪ .

فقد بلغ ما أنتج من العلف الموحد في بضعة الشهور الماضية نحو مائتي ألف طن وزع منها أكثر من ١٧٥ر٠٠٠ طن . أما ما أشاعه بعض المغرضين من أن

المواشى لا تقبل على هذا العلف اقبالها على الكسب فهو كلام لا يستند الى اساس من الصحة أو الواقع . كلام له خبيء يقصد به العودة بنا الى الكسب وسوقها السوداء .

مزايَا استعمال العلف :

يتكون علف التمرين طبقا للمواصفات الموضوعة من :

١ -	كسب بذرة القطن المقشور	...	...	...	...	...	...	...	...	نسبة ٦٥	%
٢ -	الردة	...	...	...	...	...	...	...	...	نسبة ٢٠	%
٣ -	الرجيع	...	...	...	...	...	...	...	...	نسبة ١٢	%
٤ -	كربونات الكلسيوم	...	...	...	...	...	...	...	...	نسبة ٢	%
٥ -	ملح الطعام	...	...	...	...	...	...	...	...	نسبة ١	%

والتغذية بهذا العلف الموحد لا تقارن بالتغذية على الكسب الصافى وحده لعدة أسباب نوجزها فيما يلى :

أولاً - القيمة الغذائية للعلف أعلى بكثير منها فى الكسب خاصة وان قيمة كل علف تتوقف على قيمة المواد المهضومة من مركباته - لا على هذه المركبات - لان المواد غير المهضومة منها تخرج فى الروث ولا يستفيد منها جسم الحيوان ولا تدخل فى انتاجه .

ويكفى أن تعلم أن نسبة الكربوايدرات الذاتية المهضومة فى الكسب	١٥ر٢٢	%
وفى الردة	٤٧ر٤٨	%
وفى الرجيع	٣٠ر٨٧	%
وأن القيمة الغذائية كمعادل نشأ حقيقى فى الكسب	٥٤ر٧٢	كجم
وفى الردة	٥٩ر٧١	%
وفى الرجيع	٦٥ر٢٩	%

وهذا يقطع بأن القيمة الغذائية للعلف كمخلوط مقدرة كمعادل نشأ أعلى منها فى حالة التغذية على الكسب الصافى وانه يخلط هذه المواد يحدث الاتزان المطلوب ما بين مجموع المواد النشوية المهضومة والمواد البروتينية المهضومة بوجه عام .

ثانياً - الكسب بطبيعته مادة ممسكة فى حين أن الردة مادة ملينة فهى تعمل على ضياع أثر الكسب الممسك عند خلطها به .

ثالثاً - ارتفاع نسبة الالياف فى الكسب تؤدى فى حالة التغذية عليه وبكميات كبيرة دون رابط - كما كان يفعل أغلب الزراع والمربين - الى نفوق كثير من الحيوانات وذلك نتيجة تكون كرات كبيرة من المواد السيليلوزية والزغب وتراكمها داخل الامعاء فتعمل على انسدادها .

رابعاً - دلت التجارب على أن الاسراف فى تغذية الحيوانات على الكسب وحده سنوات وبكميات كبيرة أدى الى عقمها وفى هذا خسارة كبيرة على المربين وعلى الثروة الحيوانية فى البلاد .

خامسا - التغذية على الكسب وحده - مع ارتفاع نسبة البروتين به - فيها فقدان لكميات كبيرة من أزوت البروتين في البول « خصوصا في الحيوانات النامية النمو » وفي هذه الحالة نكون قد فقدنا كميات كبيرة من البروتين الغالى الثمن دون الاستفادة منها على الوجه الصحيح .

وفي هذه الحالة يضطر الحيوان لاستعمال البروتين كمصدر للمجهود الحرارى مع أن قواعد التغذية الصحيحة تنادى بأن يكون مصدرها فى الغذاء من المواد النشوية والدهنية الرخيصة بالنسبة للبروتين .

سادسا - العلف متوفر الآن فى كل مكان وفى متناول الجميع وتتراوح أسعار الطن من العلف الناعم بين ٤٠٠م و ١٠٠ جنيهات للجملة و ١١٠ جنيها للتجزئة بينما كان الكسب محرما على صغار المربين وهم الذين يقتنون نحو ٨٥ ٪ من الحيوانات فى مصر ولم يكن بمقدورهم الحصول عليه الا من السوق السوداء وبأسعار تتراوح بين ١٥ و ٢٠ جنيها للطن .

ويكفى دليلا على ذلك ما نلمسه الان من عدم وجود شكاوى من المربين الحقيقيين بأنهم لا يجدون الغذاء لمواشيهم فى حين أنه فى مثل هذا الوقت من العام الماضى كانت تنهال طلبات الكسب على وزارة التموين بالالاف . مما يقطع بأن تلك اللهفة على الكسب كانت مصطنعة للتجار به فى السوق السوداء والذين كانوا يدفعون الثمن آخر الامر باهظا هم صغار المربين .

سابعا - لا شك أن تنوع الغذاء للحيوانات أفضل من تغذيتها على مادة علف واحدة . لان التنوع طبقا للقواعد البيولوجية المقررة فى التغذية - يعطى الفرصة للحيوانات لسد احتياجاتها المختلفة من الفيتامينات والاحماض الامينية الضرورية والاملاح المعدنية والمركبات الغذائية الاساسية .

ثامنا - هناك فوائد أخرى كثيرة تعود على الحيوانات من وجود الكالسيوم والملح فى العلف فى تنظيم الجهاز الدورى والعصبى وتكوين الكالسيوم والصوديوم الضرورين لانتاج اللبن وتحضير الاحماض اللازمة للهضم وزيادة الشهية للاكل وغير ذلك .

ولهذا كانت التغذية على العلف أفضل بكثير من التغذية على الكسب وحده . اذ أنه من المسلم به قطعا أن التغذية على العليقة المترنة المصنوعة على أسس علمية سليمة لا يمكن مقارنتها باستعمال الكسب وحده كغذاء للمواشى .

فاذا سلمنا بمبدأ التصنيع الذى تسير عليه كافة الدول المتحضرة وهو ما أخذت به حكومة الثورة بعد دراسة مستفيضة - وسلمنا بأن الانتاج الحيوانى فى مصر لا يمكن أن تقوم له قائمة بدون التغذية الصحيحة والعمل على توفير

العلائق المتزنة لجميع المربين والمزارعين وخاصة صغارهم وتعميمها بأسعار تشجيع على التربية وتنمية الثروة الحيوانية .

لذلك رأى السادة وزراء التموين والاصلاح والزراعة والصناعة - متعاونين - ضرورة النهوض بصناعة الأعلاف وحظر تداول الكسب الذى كثرت الشكوى منه رغم انه لم يكن يكفى حاجة البلاد وذلك بعد أن قامت عدة لجان فنية ضمت الكثير من حضرات أساتذة الجامعات ومن المختصين فى فروع الانتاج الحيوانى والتغذية سواء من الناحيتين العلمية والعملية .

فصدر قانون تنظيم صناعة الأعلاف والقرارات المنفذة له على وجهه يضمن تماما سلامة هذه الصناعة الناشئة اذا ما أحكمت الرقابة عليها .

وقامت مصانع العلف بمهمة التصنيع فى الحدود التى رسمت لها ولولا ما اعترض التصنيع من عقبات - شأنه فى ذلك شأن كل صناعة ناشئة - لبلغ حد الكمال ولما يمش عليه عام واحد .

أما هذه العقبات التى نادى بإزالتها من طريق هذه الصناعة حتى تصل الى ما نرجوه لها والتى يعمل السادة الوزراء المختصون على تذليلها وهى ما تروجو الغرفة من ممثلى الامة المحترمين مشكورين أن يساهموا أيضا فى إزالتها . وأهم هذه العقبات هى :

١ - عدم قيام بنك التسليف الزراعى والتعاونى « المنوط به عملية توزيع العلف » بنقل ما تنتجه المصانع من أعلاف أولا بأول الى شونه بالأقاليم وتعميم توزيعه على المزارعين والمربين بالنقد أو بالأجل شأنه فى ذلك شأن الاسمدة والبنود إذ أن حاجة الفلاح الى العلف لا تقل عن حاجته اليهما . ولعل هذا هو الهدف الذى أدخل على أساسه بنك التسليف الزراعى فى عملية العلف أول الامر بالإضافة الى إشرافه على عملية التصنيع ذاتها . ولو أزيلت هذه العقبة وقام البنك بتعميم توزيع العلف بحيث يصل الى كل مزارع وكل مرب لانت فكرة التصنيع ثمرتها المرجوة من رفع مستوى الانتاج الحيوانى وزيادته .

٢ - عدم احكام الرقابة على المعاصر والمصانع الامر الذى أدى الى :

أ) تسرب الكسب الخام من بعض هذه المعاصر والمصانع وبيعه فى السوق السوداء باغراء من تجار الكسب السابقين ونهازى الفرس .

ب) تهاون بعض المصانع لارضاء بعض عملائها من الجهلة فى طريقة التصنيع واخراج العلف غير متجانس لاطهار الكسب فيه .

وقد نشأ ذلك نتيجة لتعدد جهات الاختصاص مما يجعل كل جهة منها تعتمد على الأخرى .

٣ - إصدار تسعيرة العلف الحالية خالية من ثمن الفوارغ مما سبب كثيرا من المتاعب . ولعل العلف هو السلعة الوحيدة التي سعت بدون فوارغ .

٤ - عدم قيام الجهات المختصة بالدعاية اللازمة لتفهم المستهلكين فوائد الإعلاف وضرورتها .

٥ - إحجام تجار الكسب السابقين عن الاتجار فى العلف وقيامهم بعمل دعاية ضده أُملا فى أن يلغى نظام التصنيع ويعود الاتجار بالكسب فى السوق السوداء سيرته الأولى .

٦ - ضعف الرقابة على مصادر خامات مثل الرجيع والردة مما قد يتسبب عنه ضعف ثقة المستهلك فى العلف نتيجة لأعمال أصحاب المطاحن والمضارب لان العلف الناتج منها لا يحتمل التخزين .

٧ - ما يراه البعض من أن سعر العلف الحالى مرتفع نوعا على الرغم من أن الربح الصناعى للطن ٢٥ قرشا فقط وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الخامات التى يتكون منها العلف .

يستخلص من كل ما تقدم أن سياسة تصنيع الأعلاف فى ذاتها سياسة حكيمة سليمة قائمة على أساس علمى صحيح ولا تقبل الجدل الا من متعنت ذى غرض لا يمت الى الصالح العام بسبب .

ورب معترض يقول أن أصحاب مصانع الأعلاف فى مصر بينهم بعض الدخلاء الذين كان جل همهم الحصول على حصة من الكسب للاتجار بها فى السوق السوداء وان أمثال هؤلاء لا يمكن أن تكون مصانعهم مستوفاة يمكن الاعتماد عليها .

فلئن صدق هذا الاعتراض على بعض المصانع فى الماضى فانه لا يمكن أن يستمر بعد أن قرر السيد وزير التموين ضرورة تجهيز المصانع عند بدء الموسم القادم بالآلات العلف المضغوط التى يبلغ ثمن الآلة منها بضعة آلاف من الجنيهات وبعد أن استجاب الجادون فى الصناعة لهذا القرار ودفعوا معجل ثمنها ورسوم الاستيراد المصرفية عنها وقد بلغت قيمة الآلات المطلوبة ما يزيد على المائة ألف جنيه . وفى ذلك ما يزيل مخاوف المترددين من وجود الدخلاء فى هذه الصناعة .

وترجو الغرفة من السادة أعضاء مجلس الامة - وهم الذين ينطقون باسم الشعب ويرعون مصالحه - أن تكون توصياتهم دافعة للنهوض بهذه الصناعة لما فى ذلك من نفع سيعود على السواد الأعظم من صغار المزارعين والمربين .

وان الغرفة ليشرفها أن تضع تحت أنظار ممثلى الامة الذين لا يهدفون سوى تحقيق الصالح العام بعض الحلول التى تراها كقيلة بالنهوض بهذه الصناعة

وازالة ما أشرنا إليه من عقبات يعود الضرر منها بصفة مباشرة على سواد الشعب .

أولا - العمل على نشر الأعلاف المصنعة بين صغار الفلاحين والمربين عن طريق بنك التسليف الزراعى والتعاونى تنفيذاً لتوصية السيدين وزيرى التموين والمالية بالتيابة وذلك بأن يقوم بنك التسليف بتوزيع الأعلاف بالاجل مع السلف الزراعية المختلفة اسوة بالاسمدة والتقاوى وخلافها .

ورب معترض يقول ان فى ذلك اجبارا لصغار المزارعين لا مبرر له فنقول ردا على ذلك ان المصلحة العامة دائمة مفضلة وان لهذا الامر سوابق قبل ذلك عندما تقرر ضرورة توزيع الاسمدة والمبيدات والتقاوى المنتقاة مع السلف النقدية حتى تبين للفلاح بعد ذلك فائدتها وأصبح مقبلا عليها من تلقاء نفسه . ولا يخفى على فطنة حضرات السادة أعضاء مجلس الامة أن فى تسهيل الأعلاف بالاجل للفلاحين زيادة كبيرة فى الثروة الحيوانية لان ذلك سيدفع الكثيرين منهم الى تربية الماشية عندما يجدون أن من السهل الحصول على الأعلاف .

ثانيا - التوصية بأن تكون هناك ادارة موحدة للعلف تشرف على كل ما يختص به من انتاج ومواصفات وخامات وتوزيع وخلافه لان فى تعدد هذه الجهات فى الوزارات المختلفة ما يضعف الرقابة على الانتاج وما ينبنى عليه صدور قرارات يناقض بعضها البعض فشؤون العلف حاليا موزعة بين وزارة التموين ووزارة الزراعة ووزارة الصناعة ووزارة التجارة وبنك التسليف الزراعى والتعاونى .

ثالثا - أن يعاد النظر فى أمر تسعيرة العلف على أن يشمل السعر ثمن الفوارغ وأن يخفض سعر الخامات حتى يمكن عمل سعر موحد للعلف فى جميع بلاد الجمهورية المصرية .

رابعا - للتأكد من مطابقة العلف للمواصفات يعدل القانون بجعل المشرف الفنى الزاميا لكل مصنع وأن يكون ذا مؤهلات علمية وأن يكون مسؤولا وحده جنائيا عن كل ما يتصل بعمله الفنى فى المصنع الا اذا ثبت علم صاحب المصنع بذلك .

خامسا - قيام الجهات المختصة بالدعاية اللازمة للأعلاف بالاذاعة كركن الریف والنشرات وغيرها .

سادسا - مراقبة تنفيذ القرار الملزم للمطاحن والمضارب والمعاصر بانتاج خامات مطابقة للمواصفات .

كلمة عن حلقة الدراسات الاقتصادية في بيروت

« موضوع الكلمة المنشورة بالفرنسية »

في سبتمبر سنة ١٩٥٦ كان لي شرف تمثيل جمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع المصرية في مجلس الجمعية الدولية للعلوم الاقتصادية المنعقد في روما خلال ٤ - ٥ سبتمبر ثم في المؤتمر الأول لهذه الجمعية من ٦ الى ١١ سبتمبر .

ومن المسائل التي أثيرت حينئذ أمام مجلس الجمعية الدولية مسألة عقد حلقة من الدراسات الاقتصادية في بيروت يحضرها بعض رجال الاقتصاد في دول الشرق الأوسط ويحاضر فيها عدد من الاساتذة الفرنسيين والبلجيك . وكان الموضوع المختار لهذه الحلقة هو : مناهج الدراسات الاقتصادية وخاصة المنهج النفساني والاجتماعي . وعند عرض الاستاذ بودان (أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة باريس) للأمر على المجلس رأيت أن أثير الاعتراضين الآتيين :

١ - لا معنى لقصر المحاضرات على لغة واحدة هي الفرنسية ولا يفسر ذلك أى اعتبار من المصلحة العلمية بل الأجدى أن يشترك محاضرون من لغات أخرى غير الفرنسية حتى يتسع أفق الحلقة .

٢ - لا معنى لاختيار الموضوع المشار اليه أعلاه موضوعا لدراسات الحلقة ، فمسألة مناهج البحث والمبادئ الأولية اما فلسفية عقيمة واما غير غريبة على رجال الاقتصاد في دول الشرق الأوسط وخاصة مصر التي تملك عددا من رجال الاقتصاد المدربين تدريباً كافياً في هذا الشأن . وما نحتاج الى بحثه وتعمقه الآن هي الموضوعات التي تفيدنا في نهضتنا الاقتصادية وضربت على ذلك بعض الأمثلة (انظر الأصل الفرنسي) .

وعقدت في هذا الشأن مقارنة بين الموضوعات والاساتذة المقترحين على حلقة بيروت والموضوعات والاساتذة المقترحين على حلقة أمريكا اللاتينية في أغسطس سنة ١٩٥٧ (وكان يطلق عليها المائدة المستديرة) ثم تساءلت لماذا يعامل الشرق الأوسط معاملة أقل من الناحيتين (١) ؟ ان حلقة أمريكا اللاتينية تضم اساتذة من مختلف الجنسيات وموضوعات أساسية في كل سياسة انمائية ، فلماذا لا نحظى أيضا بمثل ذلك ؟

(١) اعتقد بعض الحاضرين اننى أعترض بصفة أساسية على مجرد التسمية المطلقة على حلقة الدراسات في بيروت (refresher course) ولكنى حرصت على بيان أن هذه المسألة ثانوية بالمقارنة مع اختيار الموضوع والاساتذة .

وكان تفسير الوضع كما فهمت بعد ذلك بمثابة حلقات للدراسات الاقتصادية
أقيمت في الهند والباكستان باللغة الانجليزية وبأساتذة انجليز بحلقة « فرنسية »
في الشرق الاوسط ، توزيعا لمناطق النفوذ العلمية !

ولم أكن لأعيد إثارة هذا الموضوع الآن لولا تعرض الاستاذ بودان له مرة
أخرى في نشرة جمعية الاقتصاد الفرنسية وتقريره للأمر - ولوقفي -
تصويرا منحرفا •

زكريا احمد نصر